وزرة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج– –
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi–Bba
كلية الحقوق و العلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر مهني في الحقوق

تخصص : قانون الإعلام الآلي والأنترنت

الموسومة بـ:

دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

إعداد الطالبين:
* العيساوي كمال
* رحالي عبد الرحيم

إشراف الدكتور:
بن شويحة علي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
خلفة سمير	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بن شويحة علي	أستاذ مساعد أ	مشرفا
رفاف لخضر	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

إهــداء

نهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من عائلتي العيساوي ورحالي.

فهرس المحتويات

فهـــــــرس المحتويـــــات

العنـــــــوان	الصفحة
مقدمة	**01**
المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية	**08**
المطلب الأول: تعريف وخصائص الإدارة الالكترونية	**08**
الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية	**08**
أولا: التعريف	**09**
ثانيا: نشأة الإدارة الإلكترونية	**14**
ثالثا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن المصطلحات الأخرى	**15**
الفرع الثاني: خصائص الإدارة الالكترونية	**18**
المطلب الثاني: عناصر ومتطلبات العمل بالإدارة الإلكترونية	**19**
الفرع الأول: عناصر ومتطلبات العمل بالإدارة الإلكترونية	**20**
أولا: عتاد الحاسوب	**20**
ثانيا: البرمجيات والشبكات	**21**
الفرع الثاني: متطلبات العمل	**21**
أولا: التكنولوجيا الرقمية (الإلكترونية)	**22**
ثانيا: العمليات الإلكترونية	**23**
ثالثا: الإستراتيجية الإلكترونية	**23**
رابعا: التسويق الإلكتروني	**24**
خامسا: الهيكل الإلكتروني	**25**
سادسا: القيادة الإلكترونية	**25**
المطلب الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية	**26**
الفرع الأول: الوصول إلى أفضل خدمة وتوفير عنصر الشفافية	**26**
أولا : الوصول إلى أفضل خدمة	**26**

ثانيا : توافر عنصر الشفافية	**27**
الفرع الثاني: محاولة القضاء على البيروقراطية وتخفيض التكاليف	**27**
أولا: محاولة القضاء على البيروقراطية	**27**
ثانيا: تخفيض التكاليف	**27**
الفرع الثالث: جودة الخدمة المقدمة والقضاء على الفساد الإداري	**28**
أولا: جودة الخدمة المقدمة	**28**
ثانيا: القضاء على الفساد الإداري	**28**
المبحث الثاني: مفهوم الفساد الإداري	**29**
المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري	**29**
الفرع الأول: الفساد في اللغة	**29**
الفرع الثاني: الفساد في الشريعة الإسلامية	**31**
أولا: معنى الفساد في القرآن الكريم	**31**
ثانيا: معنى مصطلح الفساد في السنة النبوية	**32**
الفرع الثالث: الفساد اصطلاحا	**33**
أولا: تعريف عند الفقهاء والباحثين	**33**
ثانيا: تعريف الفساد من منظور المنظمات والهيئات الدولية	**35**
ثالثا: التعريف التشريعي للفساد	**37**
المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري	**39**
الفرع الاول: الأسباب السياسية	**39**
أولا: ضعف المؤسسات	**39**
ثانيا: عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد	**40**
ثالثا: ضعف النظام القانوني	**40**
الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية والأخلاقية للفساد الإداري	**41**
أولا: تأثر الأجهزة الإدارية تأثرًا كبيرًا بالبيئة الخارجية بها	**41**
ثانيا: قلة معاقبة المفسدين	**41**

ثالثا: ضعف أخلاقيات الوظيفة العامة	**42**
الفرع الثالث: الأسباب الاقتصادية	**42**
أولا: سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية على السكان	**43**
ثانيا: تأثير النظام الاقتصادي السائد على الفساد الإداري	**43**
ثالثا: البطالة والفقر وتدني القدرة الشرائية	**43**
المطلب الثالث: مظاهر الفساد الإداري	**44**
الفرع الأول: الرشوة و التسيب الوظيفي	**44**
أولا: الرشوة	**44**
ثانيا: التسيب الوظيفي	**45**
الفرع الثاني: الاختلاس والسرقة ونهب المال العام التزوير والابتزاز	**46**
أولا: الاختلاس والسرقة ونهب المال العام	**46**
ثانيا: التزوير والابتزاز	**47**
الفرع الثالث: الوساطة والمحسوبية واستغلال النفوذ	**47**
أولا: الوساطة والمحسوبية	**47**
ثانيا: استغلال النفوذ	**48**
خاتمة الفصل	**49**
الفصل الثاني: أساليب مكافحة الفساد الاداري إلكترونيا	
تمهيد	**51**
المبحث الأول: أسلوب الخدمة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري	**52**
المطلب الأول :مفهوم الخدمات الإلكترونية	**52**
الفرع الأول: تعريف وخصائص الخدمة إلكترونية	**52**
أولا: تعريف الخدمة الإلكترونية	**53**
ثانيا: مراحل تطور الخدمة الالكترونية	**54**
الفرع الثاني: خصائص الخدمات الإلكترونية	**55**
أولا: القدرة على الوصول	**55**

ثانيا: القدرة على التنبيه	**56**
ثالثا: سرعة التحديث	**56**
المطلب الثاني :دور الخدمة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري	**57**
الفرع الأول : دور الخدمات الإلكترونية في تسيير المرفق العام	**57**
الفرع الثاني : دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة	**58**
الفرع الثالث : بوابة الخدمات الإلكترونية	**60**
المطلب الثالث: مؤشرات تطبيق الخدمات الإلكترونية في بعض الدول العربية والغربية	**61**
الفرع الأول: البلدان الرائدة في مؤشر الخدمات الالكترونية للفترة لسنة 2018	**61**
الفرع الثاني : نماذج ومؤشرات الخدمات الالكترونية في الجزائر	**62**
أولا: نماذج قطاعية للخدمات الإلكترونية في الجزائر	**62**
ثانيا: مؤشرات الخدمات الإلكترونية في الجزائر في ظل الإنجازات العالمية	**66**
المبحث الثاني: أسلوبي الرقابة الإلكترونية و التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري	**69**
المطلب الأول: أسلوب الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري	**69**
الفرع الأول: تعريف الرقابة الإلكترونية	**69**
أولا: الرقابة على الموارد المادية	**70**
ثانيا: الرقابة البشرية	**71**
ثالثا: الرقابة على الموارد المالية	**71**
الفرع الثاني: دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري	**71**
المطلب الثاني: أسلوب التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري	**74**
الفرع الأول : تعريف التوقيع الإلكتروني	**74**
أولا: التعريف الفقهي	**74**
ثانيا: التعريف التشريعي	**75**
الفرع الثاني: دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري	**77**

خلاصة الفصل	**81**
خاتمة	**83**
قائمة المصادر والمراجع	**88**
فهرس المحتويات	**89**

مقدمـــــة

مقـــــدمة:

في ظل الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم فإن التحول من الإدارة التقليدية إلـــى الإدارة الإلكـترونـــية أضحت من الـضروريات الحـــتمية التي يجب أن تســعى إلى تطبيقها كل دولة عصرية، تريد أن تواكب تطـــورات عصر الثورة الرقمية، ولا تتخلف عن هذه النهضة المعلوماتية، وذلك لما لها من الايجابيات خاصة في مجال المرافق العامة، وما تقدمه من خدمات ما يجعل التحول إليه أصبح حتميا، لما يلعبه من أدوار في سرعة الإنجاز وتخـفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات الإدارية، فضلا عن تحقيق الـــشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية وعلى رأسها الفساد الإداري .

حيث يعد الفساد الإداري مشكلة عالمية يترتب عليها نتائج وخيمة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... على حد سواء، فالفساد يعوق معدلات النمو الاقتصادي ويضعف الثقة في المنظمات العامة، ويضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية بالدولة، كـما يعيق تطور الاستـــثمار الأجنبي، ويضر ببيئة ومناخ الأعمال في الدولة التي ينتشر فيها.

ونظرا لما يخلفه الفساد الإداري من آثار سلبية وخطيرة على كافة المستويات، كان لابد من البحث عن سبل للوقاية منه ومكافحته، وهذا ما ظهر في مختلف المبادرات الدولية والوطنية التي شهدتها الساحة الدولية ممثلة في مختلف الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد وتلك التي شهدتها الساحة الوطنية لمختلف الدول، والتي نجح بعضها لكن أغلبها باء بالفشل لعدة أسباب.

وفي إطار سعي الدول المتقدمة والنامية لإيجاد آليات فعـــالة لمكافحة الفســـاد الإداري، وفي ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهر مفهوم الإدارة الإلكترونية بما تتميز به من خصائص ومتطلبات تجعلها تقدم حلولا جديدة ومبتكرة للتغلب على المشكلات والمعوقات التي تحد من فاعلية جهود التنمية بصفة عامة ومشكلة الفساد الإداري بصفة خاصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر الإدارة الالكترونية مدخلا جديدا يمكن من خلاله تحقيق الإصلاح الإداري للمنظمات العامة الحكومية ،وزيادة كفاءة وفعالية الأداء الإداري ،حيث أضافت مفاهيم جديدة في علم الإدارة العامة مثل الشفافية والمساءلة

والمشاركة في تقييم الأداء الحكومي، ما يجعل الإدارة الالكترونية ذات فعالية في تحقيق ما تصبو إليه الدول في مواجهة الفساد الإداري، وتحقيق التنمية على كافة المستويات والأصعدة .

وتدرك أهمية الدراسة من أهمية المبحوث فيه، وهو دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، حيث يعتبر الموضوع محل الدراسة موضوعا بالغ الأهميـــة من خـــلال ما يلي:

- التعرف على ماهية الإدارة الالكترونية، مفهومها وخصائصها، أهدافها ومتطلبات والتقنيات المعززة لها.
- كون موضوع دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، يعالج ظاهرة خطيرة جدا، ونتائجها وخيمة على المجتمع، وعلى اعتبار الإدارة الالكترونية آلية جديدة لمكافحة الفساد الإداري فرضتها تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إن أهمية دراسة الربط بين فعالية الإدارة الالكترونية ومكافحة الفساد الإداري موضوع حديث النشأة وقليل التناول وجب التعرض له.
- كون الموضوع مرتبط بالعالم الرقمي الافتراضي، وما لهذا العالم من خصائص ومميزات تجعله مختلفا عن الواقع الموجود في ظل الإدارة التقليدية.
- معرفة النتائج التي توصل إليها بعض المختصين والباحثين في مجال الإدارة الالكترونية، وتقديها كمقترحات للمسؤولين عن القطاعات الحكومية والأجهزة الرقابية والتشريعية والقضائية المعنية بمكافحة الفساد الإداري الذي يمثل تهدا حقيقا على الأمن القومي للدول والمجتمعات.

إن الهدف من دراسة هذا الموضوع، هو الإحاطة بمفهومي الإدارة الالكترونية والفساد الإداري، وإبراز ما تعتمده الإدارة الالكترونية من أنظمة وبرامج وبنية تحتية وخبرات بشرية في إدارة النشاط الإداري وتنفيذ الخدمات والرقابة عليها الكترونيا كأسلوب للقضاء على أسباب ومظاهر الفساد الإداري.

إن اختيارنا لهذا الموضوع، كان من منطلق علمي بحت، ولعل أهم الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع، رغبنا في معالجة موضوع ذو شقين، الأول شكل حديث ايجابي للإدارة جاءت به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والثاني ظاهرة سلبية موروثة عن الإدارة

التقليدية، كما نود معرفة ما تقدمه الإدارة الالكترونية من خدمات للحد من ظاهرة الفساد الإداري، كما نطمح في إثراء الموضوع المعقد نسبيا ومحاولة لإعطاء آفاق جديدة وتقديم نقاط انطلاقة ممهدة لدراسات لاحقة في هذا المجال.

مما لا شك فيه أن دراسة موضوع كهذا يتعلق ببض الأسباب الموضوعية لاختياره، ولعل أهمها:

- الرغبة في الكـشف عن دور ونجـاعة الحلول التي تقدمها الإدارة الالـكترونية للحد من أسباب ومظاهر الفساد الإداري.
- المساهمة في إثراء الموضوع باعتباره موضوع حديث وقلة الدراسة فيه.
- الرغبة في تبسيط وإيصال المعلومات المتعلقة بالإدارة الالكترونية وربطه بصورة دقيقة بموضوع مكافحة الفساد الإداري.

لقد واجهنا في مراحل انجاز هذه الموضوع عدة صعوبات ومعوقات موضوعية وأخرى ذاتية، فمن الصعوبات الموضوعية اتساع محتوى الدراسة، وفي طريقة اختيار العناصر الأساسية والجزئية المشكلة للدراسة، بالإضافة إلى المعوقات الذاتية فترجع أساسا إلى العناء في تجميع المراجع المتعلقة ببعض المواضيع المشابهة، ومعظم المراجع المتخصصة يصعب تحميلها الكترونيا.

وقد انطلقنا في اختيار موضوع الدراسة هذا، من خلال الاطلاع على بعض الكتب الخاصة بالإدارة الالكترونية والفساد الإداري، كما قمنا البحث في بعض الدراسات السابقة للموضوع، من أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير في الإدارة والحكومة الالكترونية ومجالات علمية منشورة، والتي مهدت لنا الطريق في الإحاطة بالموضوع، ومن المواضع التي سبقت دراستنا هذه نذكر منها:

- أطروحة دكتـــوراه، مقدمة من قبــل الباحثـــة /قرباتي مليكـــة، جامعـــــة غرداية، الجزائر،2018/2017، بعنوان دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد، تمحورت الدراسة حول بديل الحكم الالكتروني للقضاء على الفساد الإداري.

- مذكرة لنيل شهادة الماستر، مقدمة من قبل للطالبة /سعي حنان، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016/2015، بعنوان دور الادارة الالكترونية في التقليل من الفساد الاداري
- مذكرة لنيل شهادة الماستر، مقدمة من قبل للطالبين /برمان نور الدين ومرزق محمد الأمين، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017/2016، بعنوان دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري.

-مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية للباحثين /نافع زينب، شعبـــاني مجيد، المجلـــد 14، العدد05، السنة 2020، بعنوان الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر تاريخ النشر :31-12-2020.

ومن خلال ما سبق تبلورت إشكالية البحث المتمثلة في السؤال الرئيسي:

❖ **كيف تساهم الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري؟**

ويتفرع عنه عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ما مفهوم الإدارة الالكترونية والفساد الإداري؟
- ماهي مدى نجاح أساليب الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري؟

وللتوصل إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة ومعالجة الموضوع من مختلـــف جوانبه، وللإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلـــي بصفة أساسية، ثانويا المنهج المقارن في بعض الإحصائيات فقط.

المنهج الوصفي التحليلي: هو المنهج الغالب والأكثر استخداما في هذه الدراسة كونه المناسب لمعالجة هذا الموضوع، حيث اعتمدنا الوصف في تناول مفهوم الإدارة الالكترونية وخصائصها وأهدفها ومتطلبات إنجاحها، وكذلك عند وصف ظاهرة الفساد الإداري ومعرفة أهم أسبابه ومظاهره، ثم انتقلنا إلى تحليل أساليب مكافحة الفساد الإداري بالتعرض للخدمة الالكترونية والتوقيع الالكتروني والرقابة على الخدمات الكترونيا.

من خلال ما سبق ذكره وللإجابة على الإشكالية المطروحـــة والتســـاؤلات الفرعية لها، ارتأينا معالجة هذا الموضوع من خلال خطة ثانية الفصول، تسبقهما مقدمة، أولهما يعتبر مدخلا وتمهيدا للموضوع بتناول المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع الدراسة والمتمثلة في ماهية الإدارة الالكترونية والفساد الإداري، حيث نتطرق في مبحث أول لمفهوم الإدارة

الالكترونية والحديث عن تعريفها وخصاصتها ثم التعرف متطلباتها، وفي مبحث ثان تضمن مفهوم الفساد الإداري بتعريفه ومعرفة أهم أسبابه وما هي أهم مظاهره، وفي فصل ثان عرجنا على أساليب الإدارة الالكترونية في مكافحة الفســـاد الإداري، من خلال مبحثين، الأول تناولنا فيه أسلوب الخدمة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، وفي مبحث ثان تناولنا أسلوب الرقابة والتوقيع الالكترونيين في مكافحة الفساد الإداري.

الفصل الأول:

ماهية الإدارة الإلكترونية

والفساد الإداري

تمهيـــــد:

يشهد العالم اليوم جملة من التغيرات والتطورات السريعة شملت كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب المعلوماتية والتطور التكنولوجي لتقنيات المعلومات والاتصالات أحدثت تغيرات في طريق الاتصال وإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات العامة، وهو ما أجبر الإدارة التقليدية على تغيير أسلوب عملها بالانتقال من الإدارة التقليدية البسيطة لإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات إلى إدارة عصرية تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتسيير وتنفيذ أعمالها وهو ما يعرف اليوم بالإدارة الالكترونية والتي ظهرت كآلية جديدة مستحدثة بغية القضاء على الظواهر السلبية التي خلفتها الإدارة التقليدية ولعل أهمها الفساد الإداري والذي يعد من أخطر الجرائم التي تواجه المجتمعات والدول وتهدد كيانها لما له من آثار سلبية وهدامة وهذا ما دفع الباحثين للدراسة والبحث لمحاولة وضع طرق وآليات فعالة للحد منه ومكافحته.

من خلال هذا الفصل سنتطـرق إلى ماهية الإدارة الالكتـــرونية والفســـاد الإداري بحيث قسمنا الفصل إلى مبحثيـــن تناولنـــا في **(المبحث الأول)** مفهوم الإدارة الالكتـــرونية، تعريفها، خصائصها وأهدافها، ثم عناصرها ومتطلباتها. وفي **(المبحث الثاني)** تناولنا مفهوم الفساد الإداري، تعريفه، أسبابه ومظاهره.

المبحث الأول

مفهوم الإدارة الإلكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية من المصطلحات العلمية المستحدثة تماما في مجال العلوم العصرية والتي أشارت إلى بعض موضوعاتها القليل جدا من البحوث والدارسات والكتابات العلمية السابقة، كما لم يتم حتى الآن الوصول إلى تعريف دقيق يمكن أن يتفق عليه فيما يتعلق بمصطلح الإدارة الالكترونية من قبل الخبراء العاملين والباحثين حتى بالولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها هي مركز ظهور وانتشار الأعمال الالكترونية في العالم[1]. سنتناول في هذا المبحث تعريف الإدارة الالكترونية، خصائصها وأهدافها في **(المطلب الأول)**، ثم سنتطرق في **(المطلب الثاني)** إلى عناصر ومتطلبات العمل بالإدارة الإلكترونية،

المطلب الأول

تعريف وخصائص الإدارة الالكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية من بين المفاهيم الإدارية الجديدة، التي ارتبطت باعتماد العمل الإداري على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذا ما دفع الباحثين لتعريفها وتقصي نشأتها وتميزيها عن المصطلحات المشابهة مثل التجارة الإلكترونية، الأعمـــال الإلكترونيـــة، الحكومة الإلكترونية، كما تتميز ببعض الخصائص، وهو ما نتناوله في هذا المطلب، بالتعريف بالإدارة الإلكترونية وتمييزها عن بعض المصطلحات المشابهة لها، ثم التعرض لنشأتها وفي الأخير وذكر أهم خصائصها.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية

مصطلح الإدارة الإلكترونية مركب من كلمتين: الإدارة والالكترونية، فما المقصود بكل كلمة على حدا أولا، ثم ما المقصود بهما مجتمعتين.

[1]- محمد سمير أحمد، **الإدارة الإلكترونية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص42.

سنتناول معنى كلمة الإدارة لغة واصطلاحا حسب وجهة نظر كل باحث وفقيه للإدارة وفق ما يلي:

أولا: التعريف

1-لغة: تعريف ومعنى إدارة في معجم المعاني الجامع -معجم عربي عربي (المعجم: عربي عامة)، إدارة: اسم، إدارة: مصدر أَدار.

أ-الإدارة: للمنظمات قرارات المنظمة يجب أن تنفذ من قبل أولئك الذين في الإدارة، ولا يجب فقط أن يكونوا إداريين جيدين بل يمتلكون خصائص القيادة أيضا.

ب-الإدارة: وظيفة تحقيق الأهداف عن طريق الآخرين (المجال الإدارة).

ج-إدارة أصول وتهيئة الخدمة الإدارة (انتقال الخدمة) الإدارة: هي العملية المسئولة عن كل من إدارة التهيئة وإدارة الأصول (المجال: حاسوب)[1].

كما هي كلمة مشتقة من أصل لاتيني مكون من قطعتين (AD) (TO) ومعناها يخدم أو يساعد الآخرين، وفي اللغة الانجليزية يطلق على احدى اللفظين التاليين:

* لفظ (management) وتعني مهام الادارة في مستويات التنفيذ والعمل الجاري.

ولفظ (admistratior) وهو يشير الى المهام الاساسية التي تنهض بها الادارة العليا ويطلق هذا اللفظ على الادارة في مجال المنظمات التي تسعى الى تحقيق الربحية أي القطاع الحكومي[2].

2-اصطلاحا: نوضح بعض التعاريف التي أوردها رجال الفكر الإداري للإدارة ونورد منها ما يلي:

تعريف **فرو ديك تايلور Fredrik Taylor :** حيث ذكر تايلور في كتابه "إدارة الورشة" أن الإدارة هي: "المعرفة الصحيحة لما تريد من الرجال عمله، ثم التأكد من أنهم يقومون بعمله باحسن طريقة وأرخصها"[3].

---

[1]- محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص42.

[2]- المرجع نفسه، ص21-22.

[3] -Fredrik Taylor، **Shop management**، New york Horper and brothers، 1903، p.5 .

تعريف **هنري فايول Henri Fayol**: ذكر هنري فايول في كتابه " الإدارة العامة والصناعية" أن معنى الإدارة: "أن تريد أن تتنبأ وتخطط وتنظم وتصدر الأوامر وتنسق وتراقب "[1].

تعريف جوفلر **Gofler**: عرف جوفلر الإدارة بأنها: " القوة المفكرة التي تحلل وتصف وتخطط وتحفز وتقيم وتراقب الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق هدف محدد معروف"[2].

تعريف الدكتور محمد الصيرفي: " الإدارة مجموعة من المبادئ والافتراضات التي لم ترقى بعد إلى مستوى النظرية غير أنها تسهم في تحديد الأطر العامة التي ينبغي ان تسير عليها المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها".

وبعد مخصص هذه التعاريف عموما لا نكاد نجد تعريفا شاملا للإدارة بل وجدنا أن كل كاتب يحاول أن يعرف الإدارة من وجهة نظره الخاصة، ولكن بصفة عامة فإنه يمكننا أن نستنتج من التعاريف السابقة عدة صفات لعمل الإدارة السليم وذلك على النحو. فالإدارة تطبق على التالي[3]:

- الصفة الجماعية الجماعات وليس على الفرد.
- الصفة الهدفية أي أن الهدف ضرورة ولازم بالطبيعة.
- الصفة التنظيمية أي أن الإدارة ليست تنفيذا للأعمال بل الأعمال تنفذ بواسطة الآخرين
- الصفة الاجتماعية أي أن الإدارة مسؤولة اجتماعيا عن تحقي منفعة للمجتمع بصفة عامة، وذلك عن طريق تحقيق توازن مصالح الأفراد كافة.

---

[1] –Henri Fayol ،**Industrial and General management** ،New york ،Pittman Publishing Cor Portion ،1949 ،p.6 .

[2]– كامل المغربي، **المدخل لإدارة الأعمال**، مكتبة عجمان، عمان، 1974، ص14–17.

[3]- محمد قاسم القريوتي، **مبادئ الإدارة النظريات والعمليات والوظائف**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2001، ص28–29.

- الصفة الذهنية أي أن العملية الإدارية نشاط ذهني موجه لكافة الجهود الجماعية ومخطط الاتجاهات التي يسلكها المشروع حتى يصل إلى بر الأمان وتحقيق أهدافه المرسومة معتمدا على أسس ومبادئ بدلا من الارتجال والعشوائية.
- الكفاية والفاعلية حيث يقصد بالكفاية محاولة الوصول إلى الهدف المنشود داخل التنظيم بأقل تكلفة مادية، وأقل جهد وأسرع وقت ممكن، بينما يقصد بالفاعلية الوصول إلى أفضل نوعية ممكنة من الإنتاج أو السلع، وتزداد أهمية التأكيد على عنصري الكفاية والفاعلية بسبب المنافسة الشديدة بين مختلف المنظمات والمؤسسات فيما بينها[1]:

✓ رغم أن مصطلح الإدارة الإلكترونية يحتوي على كلمة إلكتروني، إلا أنه ليس مصطلحا تكنولوجيا فحسب، إلا ان العمل الإداري يبقى المقصود الأســـاسي من ورائه، لتحقيق الخدمات الثقافية والاجتماعية والتسويقية المختلفة، وتحديد العلاقة بين الأفراد سنتناول في تعريف الادارة الالكترونية إلى مختلف أراء الفقهاء والباحثين والمنظمات لتعرفها ثم سنتطرق إلى نشأتها، وأخيرا تميزها عن بعض المصطلحات المرادفة لها.

✓ إختلف الفقهاء في ايجاد تعريف جامع مانع للإدارة الالكترونية فتناولها كل واحد منهم من وجهة نظره وفق ما يلي:

- تعرف الإدارة الالكترونية بأنها: "منظومة الكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصال والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنية الرقمية الحديثة"[2].
- جاء في تعريف آخر أن الإدارة الإلكترونية هي: "عملية مكننة جميع مهام وأنشطة المؤسســة الإدارية، بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومــات

[1]- حسين بن محمد الحسن، **الادارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق**، المؤتمر الدولي للتنمية الادارية، نحو اداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض المملكة العربية السعودية، المنعقد الممتدة من 01-11 إلى 04-11-2009 ص8.

[2]- زرار العياشي، **أثر تطبيق الادارة الالكترونية على كفاءة العمليات الادارية**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، تصدر عن جامعة القادسية، العراق، مجلد 15، عدد01، ،2013، ص 30.

الضرورية، للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخـدام الورق، وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة لربطها بالحكومة الإلكترونية لاحقا"[1].

- عرفها جانب آخر من الأساتذة بأنها: "استخدام نتاج القدرة التقنية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية، ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها"[2].

جاء عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها "الاستعمال لتكنولوجيا الإعلام والاتصال خصوصا الانترنت كوسيلة تسمح بوضع إدارة أكثر نوعية"[3].

أما الدكتور سعد غالب إبراهيم فيقدم تعريفا للإدارة الالكترونية، انطلاقا من محاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المرادفة لها، مثل الحكومة الالكترونية، والأعمال الالكترونية، ويعرف الإدارة الالكترونية باعتبارها منظومة متكاملة، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة" هي إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال، والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة[4].

إذ يرى الباحث سعيد بن معلا العمري بأن الإدارة الالكترونية" تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح جمهور المستفيدين من

---

[1]– علاء عبد الرزاق السالمي، **نظم إدارة المعلومات**، الناشر المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 2013، ص 135.

[2]– نقلا عن بوحنية قوي وعبد المجيد رمضان، **الادارة الالكترونية كآلية لتطوير الجماعات المحلية بالجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية تصدر عن جامعة ديالي العراق، مجلد 5، عدد1، 2016، ص5.

[3]– سعيد بن معلا العمري، "**المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص4.

[4]– حسين بن محمد الحسن، **الادارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الادارية، نحو اداء متميز في القطاع الحكومي**، الرياض المملكة العربية السعودية، المنعقد الممتدة من 01-11 إلى 04-11-2009.

الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، وتعزيز دوره في المشاركة، والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة"[1].

في حين ركزت دراسات أخرى على محاولة تبيين مدى إمكانية اختصار الوقت والسرعة في انجاز المعاملات، وتقريب المسافات، فعرفت الإدارة الالكترونية بأنها "انجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الأنترنت، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات[2].

كما عرفت الإدارة الالكترونية بأنها: " استخدام الوسائل، والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم، أو الإجراءات أو التجارة، أو الإعلان"[3].

كما تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها" استراتيجية إدارة في عصر المعلوماتية، غايتها التشغيل السليم لموارد المعلوماتية وفي إطار إلكتروني حديث، وفي ظل اعتبارات التشغيل السليم للموارد البشرية والمادية وبأسلوب إلكتروني ليصل إلى تحقيق الكفاءة في تشغيل الجهود وإنفاق الأموال لبلوغ الغايات المستهدفة من قبل المنظمة المعنية[4].

كما عرفت الإدارة الإلكترونية من طرف البنك الدولي بأنها مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين، والمؤسسات التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع

---

[1]– ياسين سعد غالب، **الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية**، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005، ص21.

[2]– علي حسن باكير، "**المفهوم الشامل للإدارة الالكترونية**"، مجلة آراء حول الخليج، الامارات العربية المتحدة، العدد 23، مركز الخليج، الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2006، متاح في //http alibakeer.maktooblog.com/85589%D8، تاريخ الاطلاع: 2009/01/13

[3]– محمد، محمود الطعا منة، طارق، شريف العلوش، **الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي**، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص 10، 11 .

[4]– العاني مزهر شعبان، جواد شوقي ناجي، **الادارة الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2014 ، ص33.

القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز المجتمع المدني[1].

ثانيا: نشأة الإدارة الإلكترونية

نستطيع القول أن بدايات الإدارة الإلكترونية (أتمتة المكاتب) كانت سنة1960 عندما ابتكرتIBM مصطلح معالج الكلمات على فعاليات طبعتها الكهربائية وأول برهان على أهمية ما طرحته الشركة ظهر الشريط الممغنط MT/ST (سنة 1964 عندما أنتجت جهاز طرحته في الأسواق أطلق عليه اسم جهاز الطابعة المختار (حيث أنه عند كتابة أي رسالة باستخدام هذه الطابعة يتم خزن الكلمات على الشريط الممغنط[2].

وفي 1992 عقد مؤتمر الأكواخ البعيدة في المملكة المتحدة وتبنى فيه مجلس لندن مشروع "الاتصالات البعيدة التقنية " الذي أكد على جمع ونشر المعلومات بوسائل إلكترونية كالبريد الإلكتروني والوصول عن بعد لقواعد المعلومات، لتظهر بعد ذلك محاولات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية عام1995 في ولاية فلوريدا بهيئة البريد المركزي وبمفهوم يدل على ان الشخص يستطيع الحصول على الخدمات من خلال الحاسوب دون الذهاب للمؤسسة، لكن كان بصورة مصغرة وبأساليب بسيطة لم تصل الى الصورة الرسمية الا مؤخراً ثم تبع ذلك محاولات في مختلف دول العالم[3]. في ضوء تحديات الإدارة في القرن الواحد والعشرين، إلى أن ولقد أشار بيتر دراكر (P.F.Drucker): معظم ما تعلمناه عن الإدارة إما أن يكون خطأ أو عفا عليه الزمن[4].

لكن ما لا يمكن إنكاره أن الإدارة الإلكترونية تمثل امتداد لتطور الطبيعي في المدارس الإدارة على مر القرون الثلاثة وليس تجاوزا لها، وفي ذلك يقول Porter أن الإدارة على

---

[1] –Riadh Bouriche, **" Le rôle des TIC dans la bonne gouvernance "**, participation avec cette communication au séminaire national intitulé, Informations et société de la connaissance, La faculté des sciences sociales et humaines, Université Mentouri, Constantine- Algérie, organisé les 18/19 avril 2009 , P 3.

[2]– عبد الرازق السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2008 ، ص32، 33.

[3]– مبارك الزيغام، **الإدارة الإلكترونية المغربية**، 3:10 ، 1 /2015/12،www.ahewar.org

[4]– نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2004، ص118 .

الدوام إستفادة من كل التطورات في المفاهيم والأساليب والتقنيات المتطورة إنطلاقا من الثورة الصناعية وصولا إلى إقتصاديات المعرفة.

الشكل رقم (01) التطور التكنولوجي باتجاه الانترنت والإدارة الرقمية

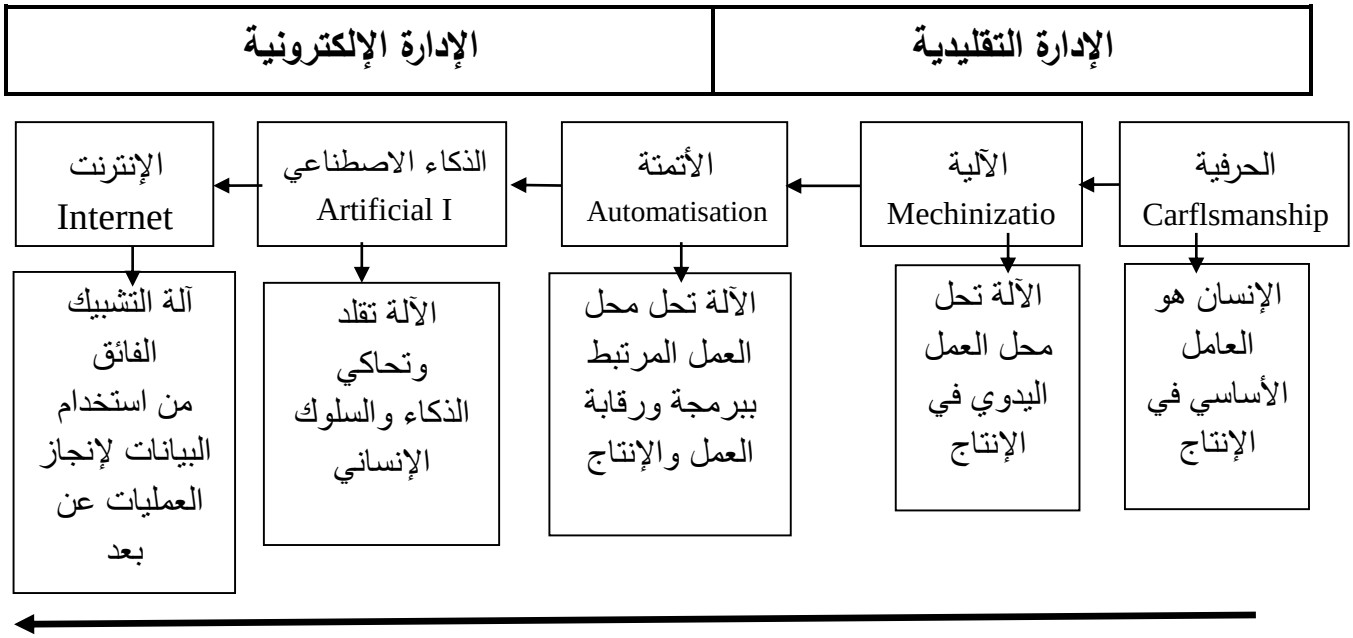

المصدر: نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية" الاستراتيجية والوظائف والمشكلات** "، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2004، ص 130.

يتضح لنا من خلال الجدول أن التطور في أساليب العمل من الحرفية والاعتماد الكامل على معارف وقدرات العاملين إلى الاعتماد على الآلة في القيام ببعض المهام المحدودة وصولاً إلى محاكاة الآلة للذكاء والسلوك الإنساني من خلال الذكـــــاء الصناعي، والاعتماد على الانترنت لإنجاز العمليات عن بعد أدى إلى الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

ثالثا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن المصطلحات الأخرى

إن مصطلح الإدارة الإلكترونية يطرح بصورة مترادفة مع مصطلحات أخرى مثل الأعمال الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية وغيرها من المفاهيم التي تربط بين الأنشطة واستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال[1].

[1]– سعد غالب ياسين، **الادارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية**، الادارة العامة للطباعة والنشر، الرياض،2005 ، ص19 .

1-الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية:

تعد الحكومة الإلكترونية أحد انماط الإدارة الإلكترونية، ويقصد بها إدارة الشؤون العامة بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، والتخلص من الاعمال الروتينية والمركزية، ويمكن ان يتمثل ذلك في انجاز الخدمات الحكومية بين الجهات المختلفة مثل: العلاقة بين الحكومة والحكومة، والعلاقة بين الحكومة والأفراد، والعلاقة بين الحكومة والشركات، والعلاقة بين الحكومة والموظف[1] .

نستخلص بأن الحكومة الإلكترونية هي جزء من الإدارة الإلكترونية أو فرع من فروعها والعلاقة بين هذين المصطلحين علاقة الكل بالجزء فالحكومة الإلكترونية هي إدارة المؤسسات الحكومية إلكترونيا أي الاستفادة مما قدمته الإدارة الإلكترونية في مجال الأعمال الحكومية، بهدف الرفع من الشفافية وتحسين أداء الإدارات العامة بين مختلف المتعاملين معه.

2-الأعمال الإلكترونية والإدارة الإلكترونية:

تمثل الأعمال الإلكترونية توليفة متعاضدة من العمليات والنظم الرقمية التي تتيح للمنظمة أن تدير علاقاتها البيئة الداخلية والخارجية وأن تتجاوب معها بما في ذلك استشعار تحديات المنافسة والمنافسين، وتهديدات بيئة الأعمال الحالية والمتوقعة وتحديد الفرص الموجودة والمنبثقة واستشعار احتياجات الزبائن، إضافة إلى تنظيم عمليات التجاوب والاستجابة الاستراتيجية مع متغيرات بيئة الأعمال بالوقت الحقيقي في ظل الانتشار الواسع للوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات تجسد ما يعرف بالمعرفة الرقمية القابلة للانتقال بواسطة شبكات وحواسيب، فخلق ما يعرف بالأعمال الالكترونية أما بين الشركات بعضها مع بعض وإما بين الشركات والزبائن والمتعاملين معها، ما نتج عنها تركيبة من العمليات الإلكترونية للتكيف مع بيئتها الداخلية والخارجية، فالأعمال الالكترونية تمثل هدف المؤسسة في نقل أعمالها التقليدية إلى أعمال إلكترونية لتسهيل التعامل ومواكبة التطورات الحاصلة

[1]- محمود القدوة، **الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة**، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2010 ، ص5 .

من خلال استغلال الإدارة الإلكترونية الإدارة مختلف أعمالها هذا ما يجعل من الإدارة الإلكترونية أساس للأعمال الإلكترونية[1].

3-التجارة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية:

وهي عملية بيع المنتجات وشرائها أو تبادلها) السلع والخدمات والمعلومات(وغيرها من أنواع التعاملات التجارية) إبرام مختلف أنواع العقود والصفقات التجارية الإلكترونية (وهي التي تتم إلكترونيا عبر شبكة المعلومات الدولية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال سواء بين المنظمات، بعضها بعض أو بين المنظمات وبين زبائنها، أو بين المنظمات والجهات الحكومية[2] ويمكننا أن نستخلص أن التجارة الإلكترونية ما هي إلا توظيف لوسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات لتسهيل انتقال السلع والخدمات والمعلومات بين مختلف المتعاملين فهي وجه من أوجه الأعمال الإلكترونية بالتالي فهي جزء من منظومة الإدارة الإلكترونية.

شكل (02)علاقة الإدارة الإلكترونية بالمصطلحات الأخرى

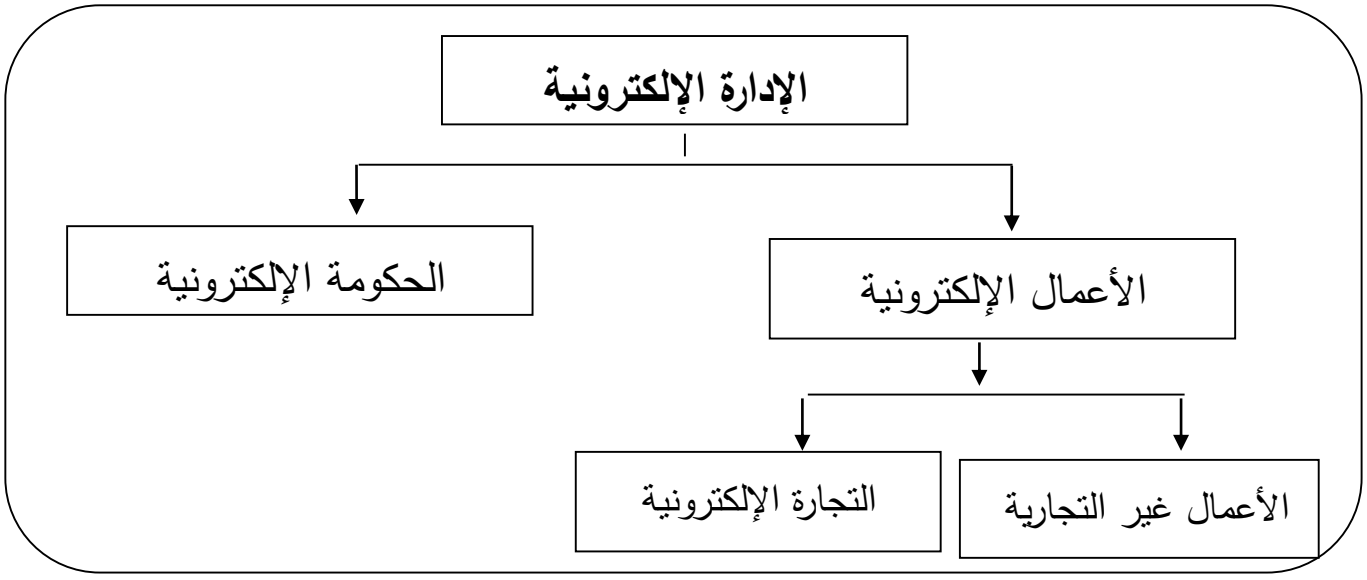

المصدر:ناهده محمد القردحجي، **أثر مكونات الإدارة الإلكترونية في فاعلية قرارات التغيير في منظمات الأعمال**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأعمال الإلكترونية، تخصص الأعمال الإلكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأ وسط، عمان،2013 ، ص.19

[1]– سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج، ط1، عمان،2014، ص15 .

[2]– محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الإلكترونية "المستقبل الواعد للأجيال القادمة"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2 ، عمان، 2013 ص20.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية بشقيها التجارية وغير التجارية، هي علاقة الكل بالجزء فالإدارة الإلكترونية تكون في الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الالكترونية

لعل اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي، إلى نموذج إدارة الكترونية مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال، يجعل هذه الأخيرة تتسم بجملة من الخصائص، حددها الدكتور رأفت رضوان عند تطرقه لمكاسب الإدارة الالكترونية في جملة من السمات والخصائص.

بذلك فالإدارة الالكترونية تحقق مزيدا من الترابط في انجاز المعاملات، والقيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيدا من التشاركية، بين مختلف القطاعات الحكومية، والعمل على زيادة المصداقية في تقديم الخدمة المدنية، واكتمال عنصر الشفافية إذا ما تم تعزيز علاقة الدولة بالمواطن، من خلال الخدمات العامة الالكترونية .إضافة إلى ذلك تمثل الإدارة الالكترونية مدخلا تكامليا لاستثمار الجهد والوقت والحيز، والكينونة الاقتصادية وتعزيز الخدمة، وتحقيق الرضا للجميع، فضلا عن أنها عمل مستمر[1] حيث تتميز الإدارة الالكترونية بتقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة، وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة للبيانات، وربطها بمراكز اتخاذ القرار، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، لدعم وبناء ثقافة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين، مما سبق يمكن صياغة بعض الخصائص الجوهرية للإدارة الالكترونية وفق الآتي[2]:

1- زيادة الإتقان: إن الإدارة الالكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام، والأنشطة الإدارية

[1]- محمد محمود الطعامنة، طارق، شريف العلوش، **الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي**، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص12،11.

[2]- إيهاب خميس أحمد مير، "**متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية في مملكة البحرين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 24،23 .

التقليدية، وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات، والدقة والوضوح التام في انجاز المعاملات.

2-تخفيض التكاليف: إذا كانت الإدارة الالكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة هدف دفع عملية التحول، فان انتهاج نموذج المنظمات الالكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة، حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.

3- تبسيط الإجراءات: أمام الحاجة للتحديث، والعصرنة الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها، وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل، لما لها من إمكانيات، وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع، خاصة في ظل تنوع الفئات التي تستهدفها أنشطة المنظمات العامة.

4- تحقيق الشفافية: فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الالكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، " إذ تعرف الشفافية بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن، ومؤسسات المجتمع المدني، منجهة، والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة من جهة أخرى، فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله في الرؤية ".[1]

إن خصائص تطبيق الإدارة الالكترونية قد مثلت دافعا أساسيا لدى القائمين على مبادرات التحول الالكتروني في الكثير من الدول، والحكومات وتوج بخلق استراتيجيات الكترونية متنوعة، مقسمة على مراحل حسب الظروف، والإمكانيات، وهذا ما يبن أن التحول للإدارة الالكترونية لابد أن يتم عبر مراحل.

المطلب الثاني

عناصر ومتطلبات العمل بالإدارة الإلكترونية

العمل بالإدارة الإلكترونية يعني تخطيط وتنفيذ التحول الإلكتروني E-Transformationمن النموذج التقليدي القائم للأعمال في المنظمة إلى نموذج جديد للأعمال يستند إلى موارد الإنترنت والمعرفة .بعبارة أخرى. يتطلب العمل بالإدارة الإلكترونية

[1]- أحمد، درويش، **الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، " نشرية تكنولوجيا الادارة"** ، العدد الثامن، فيفري/ مارس 2007 وزارة الدولة للتنمية الادارية، مصر، ص03.

إجراء تغيير استراتيجي في معمار ومكونات أنشطة أعمال المنظمة، وبخاصة نقل الارتباطات المادية لسلسلة القيمة الكاملة للمنظمة إلى وصلات رقمية تعمل على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .لكن الوصول إلى الإدارة الإلكترونية والنجاح في التحول الإلكتروني هو بحكم طبيعته مسار يصعب اجتيازه من دون اتخاذ قرارات استراتيجية صعبة وغير مألوفة، وبخاصة في المراحل الأولى من التغيير الجوهري الشامل الذي يجب أن يحصل في المنظمة لضمان هذا النجاح.

هذا التغيير يبدأ بكسر قواعد العمل التقليدية وتجاوز المبادئ القديمة التي هيمنت على نظرية الإدارة والتنظيم طيلة عقود عديدة من الزمن، في غضون ذلك يجب إدراك المبادئ الجديدة وقواعد العمل المنبثقة عن نموذج الأعمال الإلكترونية وفهم متطلبات العمل الإلكتروني من قبل الإدارة والعاملين.

الفرع الأول: عناصر العمل بالإدارة الإلكترونية

تتكون الإدارة الإلكترونية من ثلاث عناصر هي عتاد الحاسوب Hardware البرمجياتSoftware وشبكات الاتصالCommunication Network ويقع في قلب هذه العناصر عمال المعرفة Knowlolege Workers من الخبراء والمختصين الذين يمثلون الموارد الأساسية للإدارة الإلكترونية.

أولا : عتاد الحاسوب: يشمل العتاد المكونات المادية للحاسوب والتي تنقسم إلى 04 أقسام:

1- وحدات إدخال : تستخدم هذه الوحدات لتغذية الحاسوب البيانـــات على اختلاف صورها، منها لوحة المفاتيح ،المساحات الصوتية ، والرقمية والفارة.

2- وحدة المعالجة : تقوم بمعالجة وتنفيذ العمليات الجبائية والمنطقية التي تصل من قبل المستخدمين على هيئة تعليمات للبرامج [1].

[1]- عبد الكريم عاشور عبد الكريم عاشور، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر (2009-2010)، ص16 .

3- وحدة والذاكرة : تقوم بحفظ البيانات والأوامر التي يحتاجها المعالج عند إجراء العمليات المختلفة عند الطلب.

4-وحدات الإخراج : تستخدم هذه الوحدات لإظهار البيانات والمعلومات للمستخدمين ومن أمثلتها شاشات العرض، الطابعات[1].

ثانيا: البرمجيات والشبكات

البرمجيات هي مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي والاستفادة من إمكانيات المختلفة بينما الشبكات هي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترنت، الإكسترانت، وشبكة الانترنت التي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة ولإدارته الإلكترونية [2].

الفرع الثاني: متطلبات العمل بالإدارة الإلكترونية

تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية الحديثة واستكمال عملية التحوّل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يتطلب توفر توليفة متكاملة من العناصر الجوهرية التي تتبادل التأثير والوظائف والأدوار في سياق تطور عملية التحول الإلكتروني للمنطقة .هذه العناصر والشروط الأساسية لنجاح تطبيق نظم الإدارة الإلكترونية تظهر في الشكل التالي:

[1]- ياسين سعد غالب، **الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية**، معهد الإدارة العامة للمملكة العربية السعودية، 2005، ص24.

[2]- ياسين سعد غالب، المرجع نفسه، ص24.

(شكل رقم03)

المتطلبات الستة للإدارة الإلكترونية

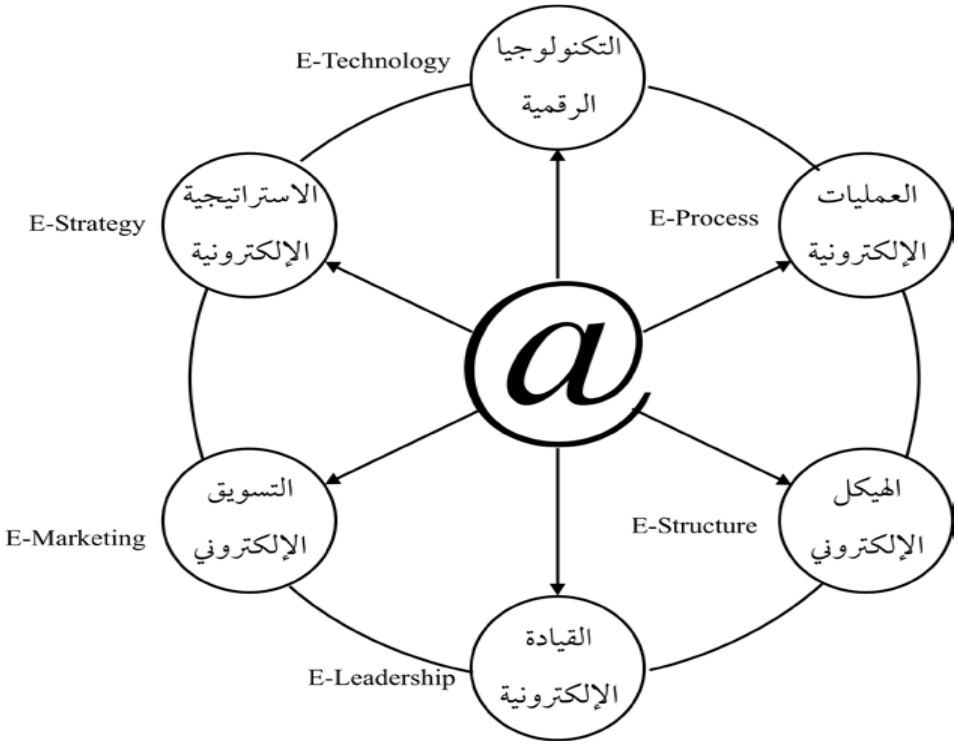

المصدر: سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، ص 261.

أولا: التكنولوجيا الرقمية (الإلكترونية) E-Technology

ترتبط الإدارة الإلكترونية وأنشطة الأعمال الإلكترونية بجميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائط وشبكات وأدوات، وليس كما يشاع من ارتباط الإدارة الإلكترونية بشبكة الإنترنت والويب فقط .إن التكنولوجيا الرقمية تتطور بسرعة عالية، كما تتنوع أنماطها وأجيالها باستمرار، مما يضع خيارات دائمة ومفتوحة أمام الإدارة .وهي في صدد بناء معمار الأعمال الإلكترونية .ومن هذه الخيارات التقنية المهمة خيار ربط بعض أنشطة الأعمال بخدمات الأكشاك التفاعلية Interactive Kiosks التلفاز التفاعلي Interactive TV.(ITV) خدمات الهاتف الخلوي المتكاملة مع الإنترنت، Mobile Internet

وتقنياتها، مثل :خدمات الرسائل(Short Messages Services (SMS وبروتوكول الاتصال بالإنترنت Application Protocol Wireless، الذي يمكّن مستعمل الهاتف الخلوي من الدخول إلى موقع المنظمة على شبكة الويب، وتكنولوجيا شبكة الإنترنت اللاسلكيةThe Wireless Internet والوسائط المعلوماتية الرقمية الأخرى.

ثانيا: العمليات الإلكترونية E -Operations

تولد العمليات الإلكترونية من تحويل الارتباطات المادية والمهام الجزئية المجمّعة في بنية العملية العادية إلى سلسلة قيمة من الأنشطة الرقمية المصمّمة على أساس تدفق جديد للمعلومات والعمليات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات شبكات الإنترنت، Extranet، Intranet، Internet ، بعبارة أخرى، تظهر العملية الإلكترونية كنتاج لجهود إعادة تصميم العملية الإدارية من جديد باستخدام أدوات ونظم

تكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل تحقيق تلاؤم بين العملية الجديدة وبيئة الإنترنت كما هو واضح في الشكل رقم (03) في هذا الشكل يلاحظ كيف تتشكل سلسلة القيمة الجديدة من أنشطة تقليدية يتم تحويلها إلى عمليات إلكترونية تعمل ضمن بيئة الإنترنت وشبكات المنظمة(Extranet Intranet) لدعم تدفق عمليات تطوير المنتج، التصنيع وإدارة الحركة والموارد وخدمات التسويق والبيع بصورة متكاملة أفقيا وعموديا لإنتاج قيمة مضافة من كل عملية، ومن ثم تحقيق تراكم إجمالي مميز في قيمة المنتجات والخدمات النهائية المقدمة للزبائن والمستفيدين.

ثالثا: الاستراتيجية الإلكترونية E-Strategy

تغطي الاستراتيجية الإلكترونية أنشطة التحليل الاستراتيجي لبيئة الأعمال، التصميم والاختيار الاستراتيجي وتطبيق استراتيجية الأعمال الإلكترونية .كما تتضمن تحديد مصادر التميز عن المنافسين المرتبطة بخيارات مختلفة تبنى على أساسها سلاسل القيمة، ومن بين هذه الخيارات تطبيق استراتيجية استبدال لجميع قنوات توزيع الخدمات التقليدية مثلا

بخدمات إلكترونية كاملة أو استراتيجية الاستكمال أي بناء قنوات خدمة إلكترونية جديدة مكملة لقنوات التوزيع التقليدية بسبب ضعف استخدام الإنترنت من قبل الزبائن، أو لأهمية استمرار قنوات التوزيع أو ضعف إمكانية تنميط وتقييس الخدمة وتوزيعها عبر الوسائل الإلكترونية إلى غير ذلك من أسباب اختيار استراتيجية الجمع ما بين الأعمال التقليدية والإلكترونية في آن واحد.

بالإضافة إلى ذلك، تحدد الاستراتيجية الإلكترونية أفضل الخيارات التكنولوجية للمنظمة، مثل: خيار بناء مواقع على شبكة المعلومات العالمية Web Sites.
أو مواقع WAP Sites، أو كليهما، كما يجب تحديد مستوى استخدام تكنولوجيا البيع الفوري Online Sales، الدعم التفاعلي للمبيعات Interactive Sales Support، إدارة علاقات الزبائن بصورة إلكترونية كاملة Electronic Customer Relationship Management، أو خيارات استخدام التكنولوجيا الشبكية لإنتاج وتوزيع منتجات وخدمات رقمية جديدة موجهة للزبون العادي والزبون الرقمي للمنظمة(e-Customer)[1].

رابعا: التسويق الإلكترونيE -Marketing

يرتكز التسويق الإلكتروني على التوجه نحو الزبون Customer- Centric والتحليل العميق لاحتياجات الزبائن التي يتم تحديدها من خلال، العلاقات الإلكترونية والتقليدية للمنظمة مع زبائنها في الأسواق المستهدفة[2] وتساعد بيئة الإنترنت على تكوين صلات تفاعلية مباشرة مع الزبائن يمكن استثمارها لتلبية احتياجاتهم في الوقت الحقيقي . كما تدفع باتجاه الانتقال الواعي من التسويق الموجه للجمهور الواسعMass Marketing إلى لمنتجات وخدمات قياسية Standardized Products & Services بغض النظر تسويق موجة لاحتياجات الزبونCustomized Marketing عن قيود المكــان والزمــان، علاوة على ذلك، يتطلب التسويق الإلكتروني بناء وتطوير نظم للشراء الإلكتروني والبيع الإلكتروني وتقديم الخدمات الإلكترونية على الخط، لا تستطيع الإدارة الإلكترونية العمل في هيكل

[1]– سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2002، ص 263.
[2]– سعد غالب ياسين، المرجع نفسه، ص264.

تنظيمي هرمي متعدد المستويات والمهام المستقلة عن بعضها، أو حتى المترابطة في تكوين إلى عمودي الاتصالات مغلق وذي بعد واحد.

وتحديد أنواع المنتجات التي يمكن نقلها وتوزيعها من خلال موقع المنظمة على شبكة الويب، وتطبيق نظم فعّالة لحماية سرية البيانات والمعاملات الفورية.

خامسا: الهيكل الإلكتروني E-Structure

فلكل إدارة بنيانها وأدواتها ووسائلهـــا المنـــاسبة في العمـــل وإنجاز الأهداف المنشودة، وكما أنه لا يمكن حشر السفينة الكبيرة والمعقدة بمهامها ووظائفها في رافد صغير كذلك لا يمكن تصور وضع إدارة إلكترونية تعمل في بناء تنظيمي رسمي وهرمي مغلق يستند إلى قواعد تقليدية وروتين إداري وعمل يدوي .فالإدارة الإلكترونية تتطلب وجود بنية تنظيمية حديثة ومرنة، أفقية وعمودية باتصالاتها، وقبل ذلك بنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة، وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة والريادة في الأداء وإنجاز الأعمال بكفاءة وفعّالية.

سادسا: القيادة الإلكترونية E-Leadership

تطوير قيادة إدارية تتعامل بكفاءة وفعّالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعُتبر أحد أهم المسائل المهمة التي انبثقت حديثا عن حقل إدارة المعرفة والإدارة الإلكترونية، إن وجود القيادة الإلكترونية هو شرط لنجاح المنظمات الإلكترونية أو المنظمات المستندة إلى المعرفة والمندمجة في أنشطة الأعمال الإلكترونية؛ ذلك أن وجود هذه القيادة يعني أيضا وجود القائد المستمع، القائد المعلم، والقائد المتصل ويمكن من خلال القيادة الإلكترونية استثمار الأصول الإنسانية الثمينة الخفية للمنظمة، وبصورة خاصة رأس المال الفكري والإنساني وإداراته لتحقيق الميزة التنافسية القيادة الإدارية الإلكترونية تمثل باختصار الكفاءات الجوهرية القادرة على الابتكار والتحديث وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية، وصنع المعرفة وإدارة عملية التعلم التنظيمي في منظمة ساعية للتعلم بصفة مستمرة ومؤكدة، هذه المتطلبات الجوهرية الستة لعمل الإدارة الإلكترونية، ولتطبيق برامجها ومشروعاتها تقود إلى استنتاج أساسي، وهو أن التغيير الذي يرافق تطبيق الإدارة الإلكترونية هو تغيير حقيقي وجذري حتى لو أخذ كفايته من الوقت والتطوير المطرّد، مما يعني أن هدف الوصول إلى

توفير هذه المتطلبات لا يمكن أن تحقق إلا من خلال برنامج استراتيجي متكامل وشامل لإعادة هندسة عمليات وأعمال المنظمة[1].

المطلب الثالث

أهداف الإدارة الالكترونية

لاشك أن الإدارات العامة والخاصة أصبحت الآن مجبرة على تبني أفكار الإدارة الالكترونية، لتسهيل عملية التفاعل بين موظفي الحكومة الالكترونية مع بعضهم البعض أو مع العملاء أو القطاع الخاص وعملائه، وتمكين المستخدمين من الاتصال والتنسيق معا خلال غرف الحــوار أو الدردشة Chat rooms ولوحات النقاشWhite broads، ولإنجاز العديد من الأعمال ظهرت مزايا الإدارة الإلكترونية ألا وهي[2]:

الفرع الأول: الوصول إلى أفضل خدمة وتوفير عنصر الشفافية

أولا: الوصول إلى أفضل خدمة

بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية اللازمة لأداء الخدمة، هذا ومما لاشك فيه أن تحول الجهات الحكومية وجهات القطاع الخاص إلى نظام الحومة الإلكترونية يعكس رغبة صادقة لدى هذه الجهات لتحقيق أهداف عظيمة تتفق وثورة المعلومات والاتصالات التي تحياها البشرية في الوقت الحالي، وهو ما ينعكس على شكل أداء الوظيفة العامة أو الخاصة، ومن هذه المحاور محاولة تجاوز الأخطاء التي يقع فيا الموظف العادي عند قيامه بعملة، ذلك أن الحاسب الآلي وحسب البرنامج المزود به الخاص بقاعدة البيانات يعطي نتائج يقينية لا مجال للخطأ فيها، وهو ما يحقق السهولة في انجاز المعاملات الخاصة بالأفراد أو الشركات أو المؤسسات، سيما وأن نظام الحكومة الإلكترونية يختصر الكثير من الإجراءات والمعاملات.

---

[1]- سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2002، ص 265.

[2]- ياسر محمد عبد العال، **الادارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 2016،ص77،76،75،74، 78.

ثانيا: توفير عنصر الشفافية

يمكن لكل من يتعامل مع هذا النظام أن يعلم أين تقع معاملته؟ وما هي المراحل التي قطعتها وهل هناك في تنفيذها أم لا؟ والسبب في ذلك أن الدخول إلى الموقع الالكتروني لهذه الحكومة متاح لكل ذي شان[1]، وليس هناك ما يجب إخفاؤه إلاّ إذا كان الأمر يتعلق بالحياة الخاصة أو العائلية لمقدم الطلب، أو كانت المعلومات يجب حجبها عن الأشخاص الذين لا علاقة لهم بها لاعتبارات الأمن والسلام، وبهذه الشفافية تتميز الحكومة الإلكترونية عن الحكومة التقليدية.

الفرع الثاني: محاولة القضاء على البيروقراطية وتخفيض التكاليف

أولا: محاولة القضاء على البيروقراطية

لاشك أن العمل الإداري التقليدي السائد يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية، وذلك يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب، وللقضاء على هذه البيروقراطية يجب محاولة استخدام الإدارة الالكترونية التي تقوم بتبسيط هذه الإجراءات، وانجازها بسرعة وسهولة توفيرا للوقت والجهد والنفقات، فمن خلال موظف واحد فقط يمكن إنهاء المعاملة المطلوبة وتقديم الخدمة لصاحبها، دون أن يكون هناك إلزام على هذا الموظف بالرجوع إلى رؤسائه للحصول على موافقتهم، وإما بالرجوع إلى قاعدة البيانات المعدة سلفا في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف يتخذ قراره على أساسها.

ثانيا: تخفيض التكاليف

يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية، هذا فضلا على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه والتوقيع بما يفيد ذلك وإحالته إلى موظف آخر، من ذلك كله ارتفاع تكاليف أداء الخدمة، وذلك نظرا لأثمان وأسعار المواد اللازمة لأداء الخدمة، إلا انه بإتباع نظام الحكومة الإلكترونية، فإن هذه التكلفة سوف تقل كثيرا، وذلك نظرا لاستخدام

[1]– أجناس سنيلين، **الإدارة الإلكترونية في هولندا، بحث مؤتمر المعهد الدولي للعلوم الإدارية**، اليونان، يوليو 2001، ص 27 وما بعدها.

الحاسب الآلي الذي يوفر الأدوات والأوراق الكتابية، هذا فضلا عن تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل وذلك بما يؤدي في النهاية إلى سرعة أداء الخدمة .

الفرع الثالث: دقة وجودة الخدمات المقدمة والقضاء على الفساد الإداري

أولا: دقة وجودة الخدمة المقدمة

حيث يعتمد نظام الحكومة الإلكترونية على الحاسب الآلي، والذي تم امداده بالمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع الخدمات، ومن ثم فإنه لا وجه للخطأ في العمل المقدم عن طريق الأجهزة الإلكترونية، وبذلك يمكن تقديم خدمات أفضل لطالبي الخدمة ن واستغلال أمثل لإمكانيات الغدارة من خلال إتباع أساليب مشابهة لأساليب التجارة الإلكترونية.

ثانيا: القضاء على الفساد الإداري

لما كان نظام الحومة الإلكترونية يتضمن إتمام المعاملات بطريقة إلكترونية، حيث يمكـــن لصاحب الخـــدمة من خلال الدخول إلى الموقـــع الالكتروني الخـــاص بجهة الإدارة، تحديد الخدمة المطلوبة ومراحلها وإجراءاتها والتكلفة المقررة للحصول عليها، ومن ثم فإنه لا وجه لعلاقة مباشرة بين أية موظف وطالب الخدمة، ومن ثم تقل فرص انتشار جرائم الفساد من رشوة وخلافه، ويعود ذلك إلى الانجاز الالكتروني الذي يقوم على مبدأ العدالة في تقديم الخدمة بذات الدقة والتكلفة والجودة والوقت إلى جانب المساواة في المعاملة والتقدير والاحترام، حيث لا يتم التفرقة بين أي شخص باعتباره ذي منصب في الدولة ن أو باعتباره شخص عادي[1]،هذا بالإضافة إلى أن الإنجاز الإلكتروني لا يتم أمام الجمهور مما يجعله أيسر تحقيقا للهدف وذلك لتجنبه المواجهة المباشرة مع أصحاب الشأن وطالبي الخدمة، خاصة من الأشخاص ذوي الوعي المنخفض من الناس[2].

[1]– رأفت رضوان، **الحكومة الإلكترونية، التحديات والأفاق، قضايا معاصرة في الإدارة العامة**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، 2001، ص 57 وما بعدها.

[2]– ماجد راغب الحلو، القانون الاداري، دار الجامعة الجديدة، مصر،2006، ص427.

المبحث الثاني

مفهوم الفساد الإداري

الفساد الإداري ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في جميع دول العالم وإن اختلفت مدى خطورتها من دولة لأخرى حيث تمثل هذه الظاهرة إحدى القضايا الكبرى التي تحتل اهتمام المواطنين في جميع دول العالم، وأحد أبرز وأخطر المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء والمختصين على ضرورة مكافحتها وعلاجها وذلك لما لها من قدرة على انتهاك للقيم والمعايير الأخلاقية من جهة ولما تسببه من مخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها من جهة أخرى، ونتيجة لهذه الآثار السلبية وغيرها فقد أصبحت ظاهرة الفساد الإداري واحدة من المواضيع الرئيسية لدى الباحثين في جميع المجالات، كما نالت اهتمام ومتابعة كبيرة خاصة وأنها لم تعد مقتصرة على دولة من الدول وإنما ظاهرة عالمية لا حدود لها مما جعلها تتصدر أهم القضايا الكبرى في العالم. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة ظاهرة الفساد الإداري، بحيث نتناول في **(المطلب الأول)** تعريف الفساد الإداري، وفي **(المطلب الثاني)** أسباب الفساد الإداري وأخيراً في وفي **(المطلب الثالث)** مظاهر الفساد الإداري.

المطلب الأول

تعريف الفساد الإداري

تتردد كلمة الفساد كثيراً في معاجم اللغة العربية، وفي مؤلفات الفقهاء بمختلف تخصصاتهم وفي نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، غير أن مدلولاتها تتقارب أحياناً وتتباعد أحياناً أخرى، إن ذكر المفاهيم اللغوية والاصطلاحية قد يساعدنا على تفسير الفساد عموماً، ويعطينا إطارًا واضحًا للظاهرة والمقصود بها.

الفرع الأول: الفساد في اللغة

قال ابن منظور في لسان العرب الفساد نقيض الصلاح، فَسَدَ، يَفْسُدُ، فَسَادًا فَسُودًا فهو فَاسِدٌ وفسِيدٌ وتفاسد القوم: تدابروا وقطعوا الأرحام، واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه

حتى استعصى عليه، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح، وقالوا هذا الأمر لكذا أي فيه فساد.[1]

والمتتبع لاستخدامات العرب لهذه اللفظة يجد أنها تطلق على التلف والعطب، والاضطراب والخلل والجدب والقحط، يقال فسد اللحم أو اللبن أي أنتن وأعطب، وفسد العقل، بطل، وفسد الرجل جاوزا الصواب والحكمة، وفسد الأمور اضطربت وأدركها الخلل.[2]

وقال الراغب الأصفهاني، الفساد من الثلاثي (ف س د) وهو أصل يدل على الخروج، فالفساد خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً، ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة.[3]

ولا يختلف الأمر كثيراً في اللغات الأخرى، فالفساد في اللغة الفرنسية تتعدد معانيه وتختلف دلالاته باختلاف استعمالاته إذ يرد بمعنى وسيلة لرشوة قاض أو حاكم (Moyens de corrpre un juge) أو الظلم الواضح (Injustice) أو التخريب أو التلف (Destruction) كما تعني السرقة والاختلاس (Volerie) والابتزاز (Extortion) أو خرق القوانين (Violations des lois)أواغتصاب السلطة(Tyrannie).[4]

أما في اللغة الانجليزية فله دلالات متعددة حيث اشتق مصطلح الفساد (Corruption) من الفعل اللاتيني (Rumpere) والذي يعني كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو مدونة لسلوك أخلاقية أو اجتماعية أو غالبا ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي.

ويقصد بالفساد في قاموس Oxford: تدهور القيم الأخلاقية (Immoral) في المجتمع، كما يقصد به تضييع الأمانة والغش (Dishonesty) وذلك بسبب استعمال الرشوة وتعد

---

[1]–أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، المجلد الخامس، ص، 3412.

[2]– عبد الله محمد الجيوس، **الفساد وأسبابه وسبل القضاء عليه–رؤية قرآنية**، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والحوث، الرياض، 2003، ص، 4.

[3]– الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2001، ص، 381.

[4]–عنترة بن مرزوق، **المقاربة الإسلامية في تحديد مفهوم الفساد**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع30، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص، 95، 96.

الرشوة (Bribery) من أكثر المعاني تعبيراً عن مصطلح الفساد في اللغة الإنجليزية وتكاد تكون مرادفًا لها، كما يقصد بالفساد الاحتيال والغش (Froud) المحسوبية والتحيز (Favoritism) وهي كلها مصطلحات تعبر عن أعمال فاسدة.[1]

وبناءً على ما سبق ذكره يتبين أن الفساد جاء في اللغة نقيض الصلاح وأنه يفيد الخروج عن الاعتدال وأن المفسدة ضد المصلحة، فالإنسان مثلاً خلق ليسلك في الدنيا السلوك الإيجابي النافع، فإذا تحول إلى ممارسات السلبيات الضارة عندها يكون قد فسد وأفسد لأنه خرج عن الوظيفة التي خلق للقيام بها.

وأخيراً فالفساد هو التلف والعطب والاضطراب والخلل، وإذا فسد الشيء فإنه لم يعد صالحاً وغالباً ما يأتي الفساد في الشيء من نفسه وذاته، أما الإفساد فإنه يتحقق بفعل عامل خارجي، فالفساد كلمة تشمل كل ما يخالف القيم الصحيحة والبناء السليم في المجالات كافة، ففساد الشيء يعني بطلان المنفعة والشيء الفاسد يعني الحاق الضرر بالمنتفع به من الشيء نتيجة حرمانه من المنفعة.[2]

الفرع الثاني: الفساد في الشريعة الإسلامية

الفساد في الشريعة الإسلامية يأخذ مفهومه من القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث نجد آيات كثيرة تحذر منه وتبين الجزاء المترتب عليه، والشريعة الإسلامية تنظر للفساد من منظور أشمل وأوسع وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: معنى الفساد في القرآن الكريم

وردت كلمة الفساد 50 مرة في القرآن الكريم وذلك في 23 سورة من أصل 114 سورة، ولقد ورد أكثر ألفاظ الفساد في القرآن الكريم بذكر الموضع وهو الأرض، قال الله تعالى:" **وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا**".[3]

---

[1]–عنترة بن مرزوق، **المقاربة الإسلامية في تحديد مفهوم الفساد**، مرجع سابق، ص 95.

[2]– الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، **دور الإدارة الالكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، مج 31، ع 4، ديسمبر 2020، ص، 181، 195.

[3]–سورة الأعراف، الآية56.

ومرة حدد بالبر والبحر في قوله تعالى:" **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ**".[1] ومرة بالبلاد لقوله تعالى:" **الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ (11) فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ**" [2].

كما ورد ذكر لفظ الفساد في وصف كثير من الأمم والأقوام والأشخاص، فمن هؤلاء بنو إسرائيل، يأجوج ومأجوج، المنافقون، قال الله تعالى: " **إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ** ".[3]

القرآن اشتمل مصطلح الفساد بمعنى أوسع مما هو وارد في التعريف للغوي أو الاصطلاحي ليشمل الفساد العضوي والسلوكي والحكمي، والأمني والإداري والمالي، وقد جعل الله تعالى كل المعاصي فسادًا في الأرض، فكل المخالفات خروج عن جادة الصلاح وانحراف عن الطريق المستقيم، كما أن السبب الرئيسي لظهور الفساد هو ما قدمته أيدي بني آدم من الذنوب والمعاصي والحكمة هي إذاقة الناس بعض ما قدمته أيديهم لعل ذلك يكون سببًا لتوبتهم.[4]

إن الإنسان هو الذي يقوم بإفساد الأرض بارتكاب أفعال الفساد التي تأتي خلاف الأصل فالفساد ميل عن القصد والطريق، وانحراف عنها، فالقرآن الكريم ينبه إلى أهمية الصلاح والتحسين للأرض، ولهذا أمر بمعاقبة المفسدين.[5]

ثانيا: معنى مصطلح الفساد في السنة النبوية

وردت أحاديث كثيرة في الفساد والمفسدين، والنهي والتحذير منها والملاحظ أن معنى الفساد في السنة النبوية المطهرة جاء ليدل على نفس المعاني التي دل عليها القرآن الكريم ومنها:

---

[1]–سورة الروم، الآية 41.

[2]–سورة الفجر، الآية 11–12.

[3]–سورة الكهف، الآية94.

[4]–أسامة السيد عبد السميع، **الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص26.

[5]– عامر خضير حميد الكبيسي، **استراتيجيات مكافحة الفساد: مالها وما عليها**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006، ص17.

1-تلف الشيء وذهاب نفعه[1]:

وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم:" ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب"[2].

2-تغير الحال إلى غير صلاح:

كقوله صلى الله عليه وسلم: " المتمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد"[3].

ففساد الأمة هو تغيرها إلى غير صلاح.

ومن خلال ما سبق نجد أن معاني الفساد في السنة المطهرة لا تختلف عما ورد في القرآن الكريم، ووصلنا إلى أن مدلولاته: تلف الشيء وذهابه، واختلاله وخروجه عن المألوف والبطلان، وتغير الحال إلى خلاف الصلاح، كما جاء بمعنى قطع العلاقات وتخريب الصلات بين الأرحام، فالفساد هو مرادف لجميع الصفات والأفعال الذميمة التي نهانا ديننا الحنيف عنها، من غش وسرقة ورشوة وتعد على أموال الناس بالباطل، ودعوة منه بالابتعاد عن مثل هذه التصرفات وضرورة التحلي بمكارم الأخلاق. ولم تكتفا لشريعة الإسلامية بتحريم المفاسد وإنما وضعت حلولاً لكيفية تجنبها من خلال تربية باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى.

الفرع الثالث: الفساد إصطلاحا

أولا: تعريف الفساد عند الفقهاء والباحثين

الفساد هو سلوك اجتماعي يرتبط بالإحراف عن القيـــم الاجتماعية والأعـــراف السائدة، قصور القيمومخرجات الانحراف السلوكي، إشباع الأطماع المالية، سوء استخدام السلطة والتهرب من الكلفة الواجبة للحصول عل منافع غير مشروعة.[4]

---

[1]– البشير علي حمد الترابي، **مفهوم الفساد في ضوء نصوص القرآن والسنة النبوية**، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، السعودية، 2003، ص3.

[2]– مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب ت، ج3، ص1220.

[3]–علاء الدين المتقي بن حسام الدين، **كنز العمال الحديث**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ب ت، حديث رقم 439940(6).

[4]– نبيل بوفلج، سارة جريو، **دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي**، مجلة الاقتصاد والمالية، مج04، ع02، 2018، ص121.

أما الفساد الإداري فهو مفهوم واسع لا يمكن أن يحتويه تعريف واحد، وهذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها: تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها، واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكـــال التعبيـــر عنها، وتنـــوع خلفيات المشـاركين في نقاشها وبحثها، حيث ينتمون لحقول معرفية عديدة مثل العلوم القانونية والسياسية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، بالإضافة إلى الاختلاف في المواقف الايديولوجية وتباين الميول والاتجاهات لدى الباحثين، لذلك أعطيت عدة تعاريف لهذه الظاهرة ومن بين هذه التعاريف ما ذهب إليه عامر الكبيسي والذي عرفه على أنه:" سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية أو استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة".[1]

ويعرفه الشمري والفتلي في كتابهما الفساد الإداري على أنه:" سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، ينجم عنه حصول صاحب السلطة على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة وهو لا يقتصر على قطاع معين، بل يمتد إلى أبعد من ذلك فيشمل كافة قطاعات الدولة والقطاع الخاص".[2]

يعرف الفساد بأنه:" تصرف وسلوك وظيفي سيء، فاسد خلاف الإصلاح، هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج على النظام لمصلحة شخصية.[3]

---

[1]– عامر الكبيسي، **الفساد الإداري**، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، يونيو 2000، ص 1، 2.

[2]– هشام الشمري، إيثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص29.

[3]– عبد الكريم سعد ابراهيم الخثران، **واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص، 21.

كما عرف بأنه:" نية استعمال الوظيفة العامة لجميع ما يترتب عليها من هيبة وسلطة لتحقيق منافع شخصية، مالية أو غيرها، وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية".[1]

ويعرف كذلك على أنه:" النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي فعلاً إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة، وساء كان بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منتظم.[2]

ويعرفه الدكتور فهمي محمود على أنه:" كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين، يسود بيئة بيروقراطية، يهدف إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية، الأمر الذي يتعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.[3]

ثانيا: تعريف الفساد من منظور المنظمات والهيئات الدولية

التعريفات التي قامت بها المنظمات والهيئات الدولية لا تختلف كثيراً عن التعريفات الأخرى سواء الفقهية أو غيرها وسنحاول ذكر أهم هذه التعريفات:

1-تعريف البنك الدولي للفساد:

وضع البنك الدولي للفساد عدة تعريفات للفساد كان آخرها التعريف الآتي: " الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة".[4]

- عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة، لتسهيل عقد إجراءات مناقصة عامة.
- كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة، بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو اجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين النافذة.

---

[1]– عبد الكريم سعد ابراهيم الخثران، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2]– مرتضى نوري محمود، **الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق**، المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر 2008، ص7.

[3]–صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص 26.

[4]–لمزيد من التفصيل حول موقف البنك الدولي للفساد أنظر:Sam Vvaknin، Grime and corruption ، united press international، shorje ، Mecdonia 2003 ، p18.

– كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.[1]

2–تعريف منظمة الأمم المتحدة للفساد:

مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 قد عرفت الفساد بأنه: " القيام بأعمال تمثل اداء غير سليم للواجب، وإساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعاً لمزية أو سعياً للحصول على مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر.[2]

غير أن هذا التعريف لم يتفق حوله، وتم التراجع عنه في المشروع النهائي للاتفاقية، والذي لم يعرف الفساد ولكن أشار إلى صوره، وهي الرشوة واختلاس الممتلكات، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استعمال الوظيفة، والإثراء غير المشروع.

3–تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد:

عرفت منظمة الشفافية الدولية في بداية عهدها الفساد بأنه: " سوء استخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة، أو أنه:" عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة" وتفرق منظمة الشفافية الدولية بين نوعين من الفساد هما: الفساد بالقانون والفساد ضد القانون، وعادت المنظمة في وقت متأخر وتحت تأثير اجتهادات عدد الباحثين مثل: سوزان روز أكرمان، لتعرف الفساد بأنه:" السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم.[3]

4–منظمة الوحدة الإفريقية والفساد:

تعتبر منظمة الوحدة الإفريقية من أوائل المنظمات السباقة في مجال مكافحة الفساد، إذ قامت بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته بمابوتو في 11

---

[1]– عبد القادر الشيخلي، **دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي، النزاهة والشفافية والإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص349.

[2]– إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اعتمدت اتفاقية مكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2003/10/31 بالقرار رقم (9) 4/58، تم التوقيع عليها من قبل 140 دولة.

[3]– عبد الخالق فاروق، **الفساد في مصر**، دراسة اقتصادية تحليلية، العربي للنشر، القاهرة، 2006، ص10.

جويلية 2003، غير أن هذه الاتفاقية لم تعرف الفساد، بل اكتفت بالإشارة إلى صوره ومظاهره فقط، حيث نصت المادة الأولى منها على أنه يقصد بالفساد:" الأعمال أو الممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرمها الاتفاقية، والمشار إليها في المادة 04. وبالرجوع إلى المادة 04 نجد أن الاتفاقية اكتفت بذكر صور ومظاهر أعمال وأنشطة الفساد المختلفة.[1]

ثالثا: التعريف التشريعي للفساد

لقد حاولت التشريعات المقارنة وكذا التشريع الجزائري تعريف الفساد، كل حسب الزاوية التي ينظر منها وسنحاول إبراز أهم المواقف في ذاك كالآتي:

1-تعريف المشرع الفرنسي للفساد:

لقد ميز قانون العقوبات الفرنسي بين ما أسماه الفساد النشط ((الإيجابي)، والفساد السلبي،[2] فعرف الفساد الإيجابي بأنه: " سعي الموظف الحكومي بنشاط من أجل ومنح العقد".

أما الفساد السلبي، فقد عرفه بأنه: " قبول المسؤول لهدية أو مكافأة أخرى بعد منح العقد أو تقديم الخدمة".

2-تعريف المشرع المصري للفساد:

إن المشرع المصري لم يعرف مصطلح الفساد، ولكنه ركز عن الرشوة في المادة 103 و1.3 مكرر من قانون العقوبات وإن كان قد أشار إلى بعض مظاهره".[3]

ويعاب على المشرع المصري هو عدم تجريمه للفساد رغم تعدد أشكاله وصوره، فلم تعد الرشوة هي المظهر الوحيد له، بل هناك العديد من السلوكيات والأفعال التي تندرج اليوم في إطار ما يسمى الفساد.

---

[1]- سامي الطوخي، **الإدارة بالشفافية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 164.

[2]- المادة 11/432 من قانون العقوبات الفرنسي،www. Légi France. Gouv.fr، أطلع عليه بتاريخ 2012/11/11
Daniel Dammel، Face à la corruption ، Edik ، Oran ، Algérie ، 2004 ، p09.

[3]-سليمان عبد المنعم، **القسم الخاص من قانون العقوبات**، دار النشر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2003، ص38.

3-تعريف المشرع الجزائري للفساد:

إن مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006، كما لم يجرم في قانون العقوبات، غير أنه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم04- 1028 المؤرخ في 2004/04/19، كان لزاماً عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الاتفاقية، فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري2006.[1] المعدل والمتمم والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره وصوره.

وبالرجوع إلى القانون المذكور أعلاه نجد أن المشرع الجزائري اختار عدم تعريف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفياً، بأن انصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صوره ومظاهره وهذا ما تؤكده الفقرة أ من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أعلاه.

" الفساد": " هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون".[2]

وبالرجوع إلى الباب الرابع من نفس القانون، فإنه يمكن تصنيف جرائم الفساد إلى أربعة أنواع هي: (اختلاس الممتلكات، والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد).[3]

غير ان ما يعاب على المشرع الجزائري أنه أشار إلى بعض مظاهر وصور الفساد فقط، دون باقي الصور التي تخرج عن مجال التجريم، وتبقى مباحة رغم خطورتها مثل: الواسطة والمحسوبية، والمكافأة اللاحقة، ...الخ، فمظاهر الفساد تتنوع بقدر تنوع مجالات النشاط الإنساني، التي ينظمها القانون وتتطور بتطور الوسائل التكنولوجية.

ومن خلال كل التعريفات السابقة التي كانت من جميع الزوايا سواءً القانونية منها أو الفقهية أو الاصطلاحية يمكن القول وكتعريف إجرائي للفساد الإداري بأنه: " كل إنحراف عن القوانين، أو سلوك غير سوي يكون الهدف منه تحقيق مكاسب غير شرعية، أو الاستفادة من مصالح غير متاحة بفعل المنصب المشغول على حساب المصلحة العامة" ويشمل هذا

---

[1]-القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر، عدد 14، المؤرخة في 08 مارس 2006

[2]-القانون رقم 06-01، المرجع نفسه.

[3]- أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائري الخاص**، ج2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص5.

التعريف الإخلال باللوائح والقوانين، سوء استغلال الوظيفة، والربح غير المشروع سواء في القطاع العام أو الخاص.

المطلب الثاني

أسباب الفساد الإداري

إذا كانت ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية فإن أسبابها تتعدد وتختلف من مجتمع لآخر، ولذلك فقد وضع العديد من الباحثين مجموعة من الأسباب التي تؤدي غلى انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات، ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

الفرع الأول: الأسباب السياسية

يقصد بالأسباب السياسية غياب الحريات النظام الديمقراطـــي، ضعف الإعلام والرقابة، بالإضافة إلى محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية وضعف العلاقة بين الغدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية، كل هذه الحالات من شأنها أن تعزز تفشي الفساد الإداري.[1]

ومن بين أهم الأسباب السياسية ما يلي:

أولا: ضعف المؤسسات

تعاني أغلب البلدان النامية من ضعف مؤسساتها، وعادة ما يؤدي هذا الضعف إلى تنمية الفساد، ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة مؤسسات الدولة من خلال معرفة مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية، مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف ومدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

فكلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد على المحاباة والمجاملات، بدلاً من الجدارة والكفاءة، كلما ازدادت معدلات الفساد وانخفضت من ناحية أخرى الرقابة المؤسسية.

[1]– عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري، ماهيته– أسبابه– مظاهره**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص265.

ثانيا: عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد

إذا كانت الغاية من وجود أي نظام سياسي هو المحافظة على الاستقــرار في المجتمع، من خلال غرس قيم الصلاح ومحاربة شرور الفساد، مع ضمان وحماية حقوق المواطنين، فإن واقع الدول النامية خاصة يؤكد مشاركة مسؤولي الدول في أعمال الفساد. من خلال نهب المال العام وتوظيف الأقارب والأصدقاء، وعندما أصبح المثل السيء يأتي من كبار المسؤولين أنفسهم فقد انعكس ذلك حتما على أسفل مراتب الوظيفة العامة مستغلة سلطتها في تنفيذ أدوات الضبط أو الرقابة.[1] وبذلك تحول الفساد الكبير في أعلى مراتب الدولة إلى الفساد الصغير الذي لا يقل خطورة في تهديم قيم المجتمع وسلوكاته.

ثالثا: ضعف النظام القانوني

يتناسب الفساد وغياب التشريعات، فإذا كانت القوانين واضحة وصارمة فإن من السهولة اكتشاف حالات التورط في الفساد، وتطبيق القانون يتوقف على مدى مصداقية الأجهزة القضائية والرقابية ومدى قدرتها على مكافحة الفساد.

لا شك أن الأسباب السياسية من أخطر أسباب الفساد الإداري، وذلك بسبب ما تملكه النخب السياسية من قوة مصانة في ممارسة الانحرافات والمخالفات وحماية المفسدين وتوفير غطاء قانوني لبعض الممارسات المنحرفة، ففساد السلطة السياسية يفتح الباب على مصراعيه لمن هم دونها لممارسة كافة أنواع الفساد دون حسب أو رقيب، فالفساد هنا يتفشى في وجود انظمة وقوانين وإجراءات تحمي هذه الفئة والعاملين معها في ظل غياب الرقابة والمساءلة، وهذا بدوره يفتح المجال لاختراق القوانين وتجاوز الحدود المسموح بها دون التعرض للملاحقة القانونية.

يكاد الإجماع يتم على أن مساحة الفساد تتسع كلما افتقدت الأنظمة الحاكمة في استراتيجيتها السياسية وخططها وبرامجها إلى:[2]

- مناخ التنافس السياسي والانتخابات الحرة والنزيهة وآليات عمل مؤسسات المجتمع المدني وعبر المشاركة الفعالة للرأي العام.

---

[1]- جورج قرم، **مرتكزات الاقتصاد السياسي للفساد**، دراسات اقتصادية، الجزائر، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، ع1، السداسي الأول، 1999، ص151.

[2]- عارف ديالا الحج، **الإصلاح الإداري-الفكر والممارسة**، دار الرضا للنشر، سوريا، 2003، ص115.

- سلطة تشريعية تتمتع بالكفاءة، منتخبة ديمقراطياً.
- سلطة تنفيذية تتمتع بالجدارة والولاء للمصلحة العامة.
- سلطة قضائية مستقلة عن النظام السياسي، مطلقة الصلاحية في تطبيق القانون.
- سلطة إعلامية تمارس الرقابة والمساءلة الشعبية على أعمال الجهاز الإداري.

مما سبق يتبين أن النظام السياسي للديمقراطية وفق تطبيق سليم لمبادئها، سوف يدعم النظام ويساعده كثيرًا في تقليص حجم الفساد، وتخفيض الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه، نتيجة الاحتكام لمقاييس الكفاءة والموضوعية، والحرية، والمحاسبة.[1]

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية والأخلاقية للفساد الإداري

أولا: البيئة الخارجية

تتأثر الأجهزة الإدارية تأثرًا كبيرًا بالبيئة الخارجية بها، حيث تؤدي القيم السائدة في المجتمع إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري بها، ومن أهم هذه القيم ارتباط الفرد بعائلته وقبيلته وأصدقائه. وهذا ما يجعله يميل إلى تفضيلهم في تولي المناصب الهامة، وقد يصل الأمر إلى مخالفة القانون في ذلك. مما يساهم في انتشار المحسوبية والمحاباة بدلاً من التركيز على الكفاءة والجدارة في التوظيف، ولذلك لا بد من محاربة هذا الشكل من الفساد بنشر الوعي بين أفراد المجتمع.

ثانيا: قلة معاقبة المفسدين

على الرغم من تفشي ظاهرة الفساد الإداري بشكل كبير في المجتمعات إلا أننا نلاحظ انخفاض عدد الأفراد المعاقبين، وذلك نتيجة وجود فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانوناً والجزاءات والعقوبات الفعلية، إضافة إلى تميز الإجراءات الإدارية التي يتم اتباعها عادة لمعاقبة الموظف الفاسد بالتباطؤ والتعقد. كما أن العوائق القانونية والسياسية والإدارية تمنع التطبيق الكامل أو العاجل للعقوبات.

[1]– لؤي أديب العيسي، **الفساد الإداري والبطالة**، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص 50، 52.

ثالثا: ضعف أخلاقيات الوظيفة العامة

من أهم مظاهر السلوك الغير أخلاقي في الإدارة العامة انشار المحسوبية والمحاباة، والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص وغياب مفهوم المساءلة العامة، وهذه المظاهر يكثر انتشارها في الدول النامية خاصة، وبذلك تحول هدف إدارة هذه الدول من خدمة الشعب إلى خدمة فئة قليلة من المواطنين، وهذا ما ولد حالة من الكره والحقد للموظفين المفسدين، والذي ينتج عنه في بعض الأحيان صراعات بين المواطن وإدارته.[1]

كما أن الوازع الديني له دور كبير، فقد أشارت بعض الدراسات إلى تأثير الدين على الفساد الإداري، فالمجتمعات التي يكون فيها المد الديني لأفراد المجتمع واضحتاً أقل ميلاً للفساد من المجتمعات الأخرى، وهنا تلعب المساجد دوراً مهماً من خلال التحسيس المستمر لكل أطياف المجتمع بالخطر الكبير للفساد، ليس على الأخلاق فقط بل الفساد بكل أنواعه خاصة الفساد الإداري الذي ينعكس أثره على شتى مناحي الحياة، فالمسجد يجب أن يرفع الوازع الديني لأفراد المجتمع ويجعلهم ينبذون الفساد بكل أنواعه ويساهمون بمختلف الطرق في مكافحته والوقاية منه.

يمكن القول أن القيم الحضارية والاجتماعية السائدة على تفكير أفراد الجهاز الإداري في سلوكهم، ومن ثم التأثير على القرار الإداري، فالموظف مهما كان مركزه الوظيفي يتأثر في حياته وعمله بالقيم التي يعطيها المجتمع وزنًا كبيرًا، فالقيم تتغلغل في حياة الناس أفرادًا أو جماعات وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها ارتباطاً وثيقاً بواقع السلوك والآمال والأهداف.[2]

الفرع الثالث: الأسباب الاقتصادية

تلعب الظروف والعوامل الاقتصادية المتردية دورًا كبيرًا باعتبارها أحد الدوافع والأسباب وراء ظهور الفساد الإداري في الدول النامية، ويرى بيتر ايجن(Petter Eigen) رئيس منظمة

[1]–ايطاحين غانية، **الفساد الإداري" الجزائر نموذجا**، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العفرون، البليدة، الجزائر، 2016، ص6، 7.

[2]– لؤي أديب العيسى، مرجع سابق، ص44.

الشفافية الدولية " أن الثراء النفطي هي الأرض الخصبة للفساد فأغلب الدول الغنية نفطياً هي أكثر الدول فساداً ".[1]

ويمكن إجمال أسباب الفساد الإداري الاقتصادية فيما يلي:

أولا: سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية على السكان

تعاني مختلف الدول النامية تفاوتاً حادًا في توزيع المداخيل والثروات، الأمر الذي يجعل الأموال تتمركز لدى فئة قليلة من الأشخاص، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الولاء للأهداف العامة ومصلحة المجتمع وتفشي السلوكيات الفاسدة من جانب بعض الموظفين في الإدارة العامة، هذا بالإضافة إلى انتشار الطبقية داخل المجتمع نتيجة سوء توزيع الثروة واختفاء الطبقة الوسطى التي تربط الطبقة الغنية بالفقيرة.

ثانيا: تأثير النظام الاقتصادي السائد على الفساد الإداري

إن لطبيعة النظام الاقتصادي السائد في أي مجتمع دور هام في انتشار قيم وتغلغلها في أحشاء المجتمع وبنظرة عامة للدول العربية نجدها تتفاوت من حيث طبيعة النظام الاقتصادي الذي اختارته فالتغييرات الاقتصادية لها انعكاسان سلبية على نشاط وعمل الإدارة العامة والتي لا تتجاوب مباشرة مع هذه التحولات.[2]

ثالثا: البطالة والفقر وتدني القدرة الشرائية

إن انخفاض مستوى دخل الأفراد نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار يجعلها عاجزة عن إشباع الحاجات الأساسية والضرورية، فيلجأ إلى الرشوة والاختلاس والإتجار بالوظيفة للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة، كما أن الفقر والبطـــالة يعتبـــران من أهم العـــوامل الاقتصـــادية التي تدفع إلى القيام بأعمال الفساد، حيث أن البطالة تعني عدم وجود دخل مشروع من العمل، ومن ثم يكون للشخص ان ينحرف نحو السرقة، النصب، الاحتيال، المخدرات، الإرهاب.[3]

---

[1]– خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ، **الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته**، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007، ص62.

[2]–حامة عبد العالي، **الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص87.

[3]– حامة عبد العالي، **الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، مرجع سابق، ص88.

يمكن القول أن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة في توزيع الثروة، والدخل في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب انتشار الفساد الإداري واختلاف آلياته وتعدد آثاره.

يلاحظ من التصنيفات السابقة والتي تناولت الفساد بنوع من التفصيل أنها شبكة متداخلة مع بعضها البعض ولا يمكن الفصل فيها بينها. ونلاحظ أيضًا تعدد وجهات النظر التي تناولت كل سبب على حدا، لكنها في النهاية تصب في نقطة واحدة، أن الفساد سلوك منحرف، واتخاذ مسرب يناقض قيم المجتمع وعاداته، وتقاليده وسبب هذا الإسهاب في معرفة الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الفساد الإداري هو تناول وجهات نظر متنوعة لمعرفة الأسباب التي تكمن وراء تفسير الفساد على اختلاف درجاته وأنواعه وتبرز تنوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد.[1]

المطلب الثالث

مظاهر الفساد الإداري

يأخذ الفساد الإداري أشكالاً متعددة ونظراً لتشابك العوامل المساهمة في بروزه سنحاول التطرق بالشرح لأهم مظاهره:

الفرع الأول: الرشوة والتسيب الوظيفي

أولا: الرشوة

وهي عبارة عن اتفاق بين الموظف أو عضو الإدارة وبين صاحب الحاجة وهو الراشي على قيام الأول بالتدخل لإصدار قرار أو عمل إداري أو الامتناع عن القيام بعمل مقابل عطية يقدمها له هذا الأخير.[2]

وقد حرمت الرشوة في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: " **ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون**".[3]

---

[1]– حامة عبد العالي، **الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، مرجع سابق، ص61.

[2]– بلال أمين زين الدين، **ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن مقارنة بالشريعة الإسلامية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص102.

[3]–سورة البقرة، الآية 188.

وللرشوة في القوانين الوضعية معان فهي أغلبها تعد الإنجاز غير المشروع بأعمال الوظيفة وبعض القوانين العربية تعتبر الرشوة جريمتين مفصليتين احداهما جريمة المرتشي والثانية جريمة الراشي، والقصد من ذلك تبرئة الموظف إذا رفض الرشوة مع تجريم الراشي حيث يعود للفعل مع عدم تحققه.[1]

لذلك تعتبر جريمة الرشوة أخطر الجرائم وأسوء الممارسات غير الأخلاقية التي يجب محاربتها، وذلك لما يترتب عليها من أضرار وأخطار تهدد المجتمعات، وتسود روح الاتكالية والنفعية على روح الواجب وأخلاقيات الوظيفة العامة.

وتعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد الإداري انتشارا وتأثيراً ولها عدة أنواع وصور وهي كالتالي:

1-الرشوة المالية: تكون بطلب الموظف نقوداً أو وعداً بها مقابل الخدمة التي قدمها أو التي سيقدمها.

2-الرشوة المادية: وتكون من خلال الهدايا، وقد تتمثل في سيارات أو شقق مقابل تقديمه خدمة معينة دون وجه حق.

3-الرشوة المعنوية: كتوظيف أحد الأقارب أو المعارف أو السعي إلى ترقيتهم.

4-الرشوة المعجلة: وتعني الإتجار بالوظيفة العامة وقد تتم هده العملية مباشرة كما قد تكون غير مباشرة بوجود وسيط وقد يستلمها الموظف لنفسه أو لغيره.

5-الرشوة المؤجلة: وهنا لا يقوم الموظف بقبول الرشوة في الحال إنما يتريث في ذلك ويتم تنفيذ الاتفاق المبرم بين الموظف العام وصاحب الحاجة.

ثانيا: التسيب الوظيفي

يتمثل التسيب الوظيفي في مخالفة القوانين واللوائح التنظيمية، مثل عدم الخضوع للعمل في الأوقات المحددة، مغادرة مقر العمل قبل الموعد الرسمي، تعمد عـــدم إنجاز المهام والواجبات الرسميـة في وقت العمـــل أو التقاعس عنها والانشغـــال بما هو منافي

[1]- علي بقشيش، **إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص45.

للقوانين، انصراف العمل للقيام بأعمال غير رسمية خلال أوقات الدوام، أو قضاء مصالح شخصية لا علاقة لها بالعمل.[1]

كذلك من مظاهر التسيب الوظيفي قيام بعض الموظفين بجمع عملهم في الإدارة وعملاً إضافياً في القطاع الخاص، أو في المهن الحرة، وهذا ما يؤدي إلى زعزعة نزاهة الموظف وحياده، لأنه يفضي إلى ترجيح المصلحة الخاصة المتمثلة في المشارع التجارية والصناعية التي لا تنسجم وطبيعة المرافق العامة.

الفرع الثاني: الاختلاس والسرقة ونهب المال العام، التزوير والابتزاز

أولا: الاختلاس والسرقة ونهب المال العام

يعتبر من بين أخطر مظاهر الفساد الإداري المتفشي في المؤسسات الحكومية، فإهدار وتبديد المال العام يكون عن طرق شتى وأساليب وطرق التحايل، النهب، السرقة، الاختلاس والإسراف التي ينتهجها بعض الموظفين العاميين، الشيء الذي يساهم في الإضرار بالمقدورات المالية وتبديد الثروات القومية في الوقت الذي يكون المجتمع في حاجة ماسة لهذه الأموال للقيام بالمشاريع التي تكفل متطلبات التنمية المنشودة، ونعني باختلاس المال العام الحصول على أموال الدولة والتصرف بها بغير وجه حق.[2] بالإضافة إلى انعدام الحس الوطني اتجاه المال العام.

الإختلاس أيضا هو خيانة الموظف للأمانة التي في عهدته ويختلف عن السرقة حيث هذه الأخيرة هي الإستحواذ الغير مشروع من قبل الموظف على أموال وأشياء في عهد الآخرين.

في بعض المجتمعات هناك اعتقاد سائد أن المال العام هو ملكية سائبة لا أهل له وإن العبث به والانتفاع منه لأغراض شخصية هو أمر جائز وممكن لأنه ليس لشخص حقيقي سيطالب به.

---

[1]– صلاح الدين فهمي محمود، مرجع سابق، ص41.

[2]– إبراهيم توهامي، ناجي ليتيم، **قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد دلالات الفساد الإداري**، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي6و7 ماي 2012، ص14.

ثانيا: التزوير والإبتزاز

1-التزوير: هي جريمة مالية تجارية تتضمن قيام الموظف المسؤول في جهاز أو مؤسسة حكومية عامة بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوقائع التي ائتمنه رؤساؤه عليها واستخدام هذه المعلومات لتحقيق مكسب مالي عن طريق نقلها إلى شخص آخر في القطاع الخاص لتحقيق بدور مكسب مالي، أو منفعة خاصة من ورائها.

وقد جرم المشرع الجزائري والمصري وكذلك المشرع الفرنسي المحررات استنادًا إلى تعلقها بالثقة العامة، والمعاملات بين الناس، سواء كانت هذه المحررات عرفية او تتصف بالصفة الرسمية، سواء لصدورها من موظف عام، لأن هذه الثقة التي للمحررات تتجلى قيمتها في إثبات الحقوق والمراكز القانونية للأفراد.[1]

2-الإبتزاز: هو نمط آخر للفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين خاصة العاملين في الأجهزة السياسية والأمنية المسؤولة عن حماية ونشر الطمأنينة، أو مراقبة النشاطات الاقتصادية وغيرها ويلجأ هؤلاء إلى ابتزاز المراجعين أو المهتمين عن طريق تخويفهم أو تهديدهم لإرغامهم على دفع مبالغ أو تقديم أشياء عينية أو يتعرضون للأذى المادي أو المعنوي، أو إلصاق التهم بهم.[2]

الفرع الثالث: الوساطة والمحسوبية واستغلال النفوذ

أولا: الوساطة والمحسوبية

تتمثل في التحيز حيث تنطلق من دوافع قبلية وعنصرية وجهوية، حيث تقوم على التمييز بين المواطنين أو بين شرائح المجتمع وفئاته لاعتبارات عقائدية طبقية أو جهوية قبلية تؤدي في النهاية إلى التمييز وإضعاف ثقة المواطنين بنزاهة الإدارة وعدالتها.

حيث يقوم الموظف المسؤول بإعطاء الأولوية والشروط القانونية المنظمة لذلك، ودون النظر إلى اعتبارات الجدارة والمؤهلات والاستحقاق وتكافؤ الفرص.[3]

---

[1]- بلال أمين زين الدين، **ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن مقارنة بالشريعة الإسلامية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص133.

[2]- علي بقشيش، مرجع سابق، ص40.

[3]- علي بقشيش، **إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية**، مرجع سابق، ص41.

ثانيا: استغلال النفوذ

إن تحريم استغلال النفوذ يأتي كون الجاني يظهر أن سلطته وتأثيره هي التي تحكم النظام ولأنه المتصرف في الأمور، وإذا كان النفوذ حقيقًا فمعناه أن الجاني قد أساء استغلال السلطة، أما إذا كان النفوذ مزعوماً فقد أصبح قائماً على الاحتيال والغش والإصرار بالثقة التي منحتها له السلطات.[1] وبالتالي ما نلاحظه أن الوظيفة أو المنصب في الأجهزة الإدارية الحكومية قد أصبحت محل اهتمام وتنافس بين العاملين لما توفره من مزايا لأصحابها في ممارسة الفساد واستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية ومثال ذلك إقبال العديد من الافراد على العمل في الأجهزة الحكومية كالضرائب والجمارك رغم محدودية أجورها مقارنة بوظائف أخرى لأن مزايا الوظيفة جعلها محل تنافس بين الأفراد.

مبادرات الإدارة الإلكترونية التي أثبتت نجاحها في قطاع الأعمال، من خلال الاستفادة مما توفره التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء من أنظمة عمل آلية أو نظم اتصالات متطورة، تضمن التواصل المستمر والفعال.

[1]– عبد الفتاح خضر، **جرائم التزوير والرشوة في المملكة العربية السعودية**، مطبعة السفير، 1989، ص233.

خلاصة الفصل:

نخلص إلى أن الانتقال للإدارة الإلكترونية ضرورة تحتمها فشل أشكال الإدارة التقليدية، ليس فقط في تحقيق أهداف المؤسسات أو ضعف أدائها بل أكثر من ذلك في تفشي الفساد الإداري الذي تتبنى آليات عمل جديدة أثبتت نجاحها في المقابل

أساس ربط شبكي سلكي وغير سلكي، وأكثر من ذلك فإن الإدارة الإلكترونية تؤسس للمفاهيم الحديثة والديمقراطية للإدارة وتتناغم معها، فهي تدعم أولوية الجمهور وتفضيلاته، وتعتمد معايير المشاركة والتعاون مع الجمهور، وتعمل بشكل أكثر انفتاح، من خلال تقليل تعقيد العمليات والإجراءات الإدارية والورقية، وتقلل من التكلفة ووقت تقديم الخدمات، وتطبق أفضل الممارسات وتتبنى مبدأ زيادة مستويات الشفافية في الإدارة وفق آليات عمل حديثة وغير تقليدية، وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول طبيعة هذه الآليات، وحقيقة مساهمتها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري.

الفصل الثاني:

أساليب مكافحة الفساد

الإداري إلكترونيا

تمهيد:

تحتل الوظيفة الإدارية في المجتمع والدولة مكانة وحيوية حيث أنها الإدارة التنفيذية والقانونية والإجرائية اللازمة لتطبيق وتجسيد كافة الاستراتيجية والسياسيات العامة والبرامج السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، ولطالما عرفت الوظيفة الإدارية مجموعة من السلوكيات التي تفتقد إلى النزاهة والشفافية في القطاع العام عبر العديد من دول العالم ولمدة طويلة تتمثل في انحراف الموظفين في الإدارة عموما باستغلالهم السيئ للوظيفة الإدارية واحتكار الناصب الإدارية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة وهذا ما يعرف بالفساد الإداري الذي يعتبر من التحديات التي تواجهها الدول والشعوب لكثرة انتشار مظاهره داخل الإدارة وانطلاقا من أهمية وحتمية حماية الوظيفة العامة من مخاطـــر الفساد الإداري واعتباره آفة خطيـــرة تزعزع ثقة المواطـــن بالدولة وأجهزتهـــا الإدارية لذلك، اتجهت معظم الدول ومن بينها الجزائر إلى بلورة استراتيجيات جديدة للحد من هذه الظاهرة من خلال مواكبة التطورات الدولية في مجال عصرنة الإدارة تماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة وتطبيقها في الإدارة الجزائرية الخروج من الإدارة التقليدية القائمة على الورق و كثرة الأخطاء والتوجه نحو إدارة إلكترونية ترتكز على الوسائل التكنولوجية التي من شانها تسهيل كافة المعاملات، وساهم بقدر كبير في مكافحة الفساد الإداري وهذا محور دراستنا في هذا الفصل وسوف نقسمه إلى مبحثين في المبحث الأول نتناول أسلوب الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وأسلوب الرقابة والتوقيع الإلكترونيين في مكافحة الفساد الإداري كمبحث ثاني.

المبحث الأول

أسلوب الخدمة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري

لا شك أن التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية من قبل إدارة عمومية معينة يعكس الرغبة الصادقة لهذه الأخيرة في إعطاء الطابع الإلكتروني لخدمتها التي تقدمها للمواطنين وهذا بعيد عن كل ما كان يميز الخدمات إبان النظام التقليدي من كثرة الأوراق وطوابير الإنتظار، وبطء تقديم الخدمات وكثرة الأخطاء لتكون بذلك الخدمة الإلكترونية طريقا نحو تطوير هذه الخدمات وزيادة كفاءتها وفعاليتها بالإضافة إلى إقبال الموطنين المستفيدين من تلك الخدمات على هذه الإدارات العمومية، كما أن التحول من الخدمة التقليدية إلى الخدمة إلكترونية من شأنها التقليل من الفساد الإداري التي تعاني منه الإدارات لما تقدمه الخدمة الإلكترونية من تسهيلات على الموظف في قيامه بوظائفه مما يبعده عن ارتكاب أعمال تتنافى مع وظيفته[1]، وسنطرق في هذا المبحث أسلوب الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، نتناول في المطلب الأول مفهوم الخدمات الإلكترونية، وفي المطلب الثاني دور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

المطلب الأول

مفهوم الخدمات الإلكترونية

لقد تطورت أساليب تقديم الخدمات ليصبح التعامل بين مقدم الخدمة ومتلّقيها يتم عن بعد من خلال شبكة الانترنت والأجهزة الذكية، إذ تعد الخدمات الإلكترونية شكلاً جديداً من الخدمات، إلاّ أنها تختلف عنها في العديد من الخصائص.

الفرع الأول: تعريف وخصائص الخدمة إلكترونية

تعتبر الخدمة الالكترونية شكلا من أشكال الخدمة الذاتية التي يتطلب قيام الزبون بخدمة نفسه، فبدلا من تقديم الطلب إلى موظف خلف المكتب أو التحدث الى شخص عبر الهاتف طلبا لمعلومات أو استفسارات يتم الحصول على الخدمة عن طريق التفاعل

[1]– عماد بوقلاشي، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الإدارات العمومية**، (دراسة حالة وزارة العدل مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير) جامعة الجزائر 3 الجزائر 2011/2010، ص 138.

الآلي والمتبادل بين طالب الخدمة ومقدمها من خلال وسيط(التكنولوجيا). لذلك من المهم أن يكون تصميم الخدمة الالكترونية يلائم حاجات ورغبات وتطلعات وتوقعات المستخدم (العميل).

أولا: تعريف الخدمة إلكترونية

تعرف الخدمة في اللغة العربية على أنها تقديم المساعدة أو المنحة، أو توفير عناية لجهة محددة أو لعموم الناس.

أما في الاصطلاح: من بين التعريفات الواردة لتحديد مفهومها ما يلي: الخدمات الإلكترونية تعرف ب" : تلك الخدمات التي تقدم من خلال الاتصال الإلكتروني بين مقدم الخدمة والمستفيد منها".[1]

وتعرف أيضا بأنها " إجراء الكثير من المعاملات كليا أو جزئيا عبر الانترنت"[2].

ويرى كلٌّ من ريست ولمو (Rust et Lemon 2001) أن الخدمات الإلكترونية تعرف في إطارها الواسع على أنها " تنطوي على تقديم خدمة عبر وسائل وشبكات إلكترونية مثل الانترنت"[3].

كما ينظر للخدمات الإلكترونية– سواء كانت في شكل التعليم الإلكتروني أو البنوك الإلكترونية أو الحكومة الإلكترونية– بأنها: " تقديم الخدمات للجمهور بهدف تيسير الأعمال وحفظ الوقت واستثماره وتحقيق رضا الجمهور ومواكبة التطور العلمي والبحث عن القيمة المضافة والجودة العالية".[4]

---

[1]– نور الهزاني، **الخدمة الالكترونية في الأجهزة الحكومية**، مطبوعات الملك فهد الوطنية، السعودية، 2008، ص49.

[2]– نور الهزاني، المرجع نفسه، ص49.

[3]– بشير العلاق، **الخدمات الالكترونية بين النظرية والتطبيق: مدخل توسيقي استراتيجي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، الأردن، 2004، ص 64.

[4]– خالد الحشاش، **الاقتصاد المعرفي، الثروة المستدامة**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى مصر، 2015، ص 289.

مع الإشارة إلى أن الخدمات الإلكترونية ممارسات لا تحّقق بذاتها المفهوم الدقيق لإنتاج المعرفة، ومن ثم تحقيق الثروة المادية، بينما يقوم اقتصاد المعرفة على مبدأ إنتاج المعرفة بهدف تحويلها لسلع وخدمات لتحقيق الثروة والمنافع الاقتصادية الأخرى "[1].

وبالتالي يمكن القول أن كل الخدمات التي تقدم بشكل إلكتروني خاصة عبر الانترنت تعد خدمات إلكترونية، وفي إطارها يمكن أن تتم كل التعاملات عن بعد، كما يمكن أن يتم التعامل عن بعد بشكل جزئي، أي في بعض الإجراءات دون الأخرى، وهذا بهدف الاقتصاد في الوقت، الجهد، التكاليف وتحقيق رضا العميل.

ثانيا: مراحل تطور الخدمة الالكترونية

المرحلة الأولى (خدمات المعلومات الناشئة): في هذه المرحلة، تقدم المواقع الالكترونية الحكومية المعلومات حول السياسة العامة والحوكمة والقوانين واللوائح التنظيمية والوثائق ذات الصلة، وأنواع الخدمات الحكومية المقدمة.

المرحلة الثانية (خدمات المعلومات المعززة): في هذه المرحلة، تقدم المواقع الالكترونية الحكومية الاتصال الكترونيا أحادي وثنائي الاتجاه بين الحكومة والمواطن، مثل النماذج القابلة للتنزيل من أجل الخدمات والطلبات الحكومية، وتكون بلغات متعددة الخاصة بالسياسات الحكومية وبرامجها، ويلزم جانب التصديق الإلكتروني على هوية المواطن من أجل الإكمال الناجح للتبادل.

المرحلة الرابعة (الخدمات المتصلة): في هذه المرحلة تغير المواقع الإلكترونية الحكومية من الطريقة التي تتواصل بها الحكومات، فتصير استباقية من حيث طلب المعلومات والآراء من المواطنين، وتنتشر الخدمات والحلول الإلكترونية عبر الإدارات والوزارات في شكل مستمر حيث تعمل الحكومة على مساعدة المواطنين ليكونوا أكثر كمشاركة في الأنشطة الحكومية، ويكون لهم دور في صنع القرار.[2]

---

[1]– خالد الحشاش، مرجع سابق، ص 289.

[2]– نافع زينب، شعباني مجيد، **الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 14، العدد05، السنة 2020، تاريخ النشر :31-12-2020، ص126.

الفرع الثاني: خصائص الخدمات الإلكترونية[1]

تشير العديد من الدراسات أن أهم الخصائص المميزة للخدمات الإلكترونية هي القدرة على الوصول والتنبيه وسرعة التحديث، حيث أن التطور السريع الذي تعرفه تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة بالنسبة للهواتف النقالة، وطَّد العلاقة بين المنظّمات المقدمة للخدمات والعملاء، وتقر بحوث ودراسات ميدانية لكلٍّ من بلو Blue 2000سنة وبولتون Bolton سنة 2002 ولايتمانLightman سنة 2000 ، أن مثل هذه الخصائص تُسهِم ، بشكل كبير في توفير الوقت والمال والجهد بالنسبة لكافة أطراف التبادل خاصة العميل، فلها دوراً فعالاً في إيجاد حلول ترضي العملاء وتكرس ولاءهم لمقدم الخدمة.[2]

شأنه تعزيز العلاقة بينهما، وتمكن هذه الخاصية العملاء والمنظّمات من تحقيق الآتي :

– سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلّقة بالتبادلات التجارية والمنتجات والخدمات التي يمكن الاستفادة منها[3]، ومن بينها نذكر:

أولا: القدرة على الوصول أي القدرة على الوصول إلى الشخص أو المعلومات التي يحتاجها العميل في الوقت المناسب له، وتتم باتجاهين بين العميل والمؤسسة، وهذا من:

– إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات وفهارس المكتبات، وقراءة المطبوعات والكتب الإلكترونية والإعلانات.[4]

– إرسال العملاء معلومات حول اهتماماتهم بسلعة أو خدمة ما، وبالتالي تستطيع المؤسسات الاستفادة من التغذية العكسية وبحوث السوق.

– متابعة العملاء لمشترياتهم ووضعهم المادي وحساباتهم.

---

[1]– بوراس نادية، بعشة مبارك، **تحسين الخدمات الإلكترونية بالاعتماد على معايير الجودة**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الثالث عشر، جامعتي تبسة وقسنطينة، الجزائر، ص 59–60.

[2]– بشير العلاق، مرجع سابق، ص229.

[3]– عادل ابرهيم قنديلجي، **الحكومة الإلكترونية**، دارة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص102.

[4]– عادل ابرهيم قنديلجي، المرجع نفسه، ص 102.

- البحث عن حلول ممكنة جديدة لأي مشكلة تواجههم والحصول على إجابات لتساؤلاتهم حول مختلف المسائل.
- المشاركة والانخراط في المجتمعات الافتراضيـــة لإيجاد ســوق للسلع والخدمات، أو لتسويق منتجاتهم وخدماتهم.
- توفير الوقت للبيع والشراء وإعادة الطلب.

ثانيا: القدرة على التنبيه

أي القدرة على توفير المعلومات المطلوبة أو التفاعل المنشود في الوقت المناسب تماما، وهذا من أجل تفادي شيء سلبي أو الانتفاع من شيء إيجابي، والتنبيه لوجود أشياء جديدة ينبغي الاهتمام بها، وتعود الآثار الإيجابية لهذه الخاصية على المنظّمة والعملاء . وهذه الخاصية تتطلّب وجود تعليمات واضحة لاستخدام أي جزء
من الموقع، برامج مساعدة لمساعدة المستخدمين، توفر أداة بحث داخل محتـــوى الموقع، أدوات اتصال وتغذية رجعية بين المستخدمين والموقع من خلال وسائل اتصال مختلفة، الاتصال من خلال البريد الالكتروني أو نماذج التقويم ونحوه والمقدرة على متابعة الطلابيات ومعرفة أين وصلت؟

ثالثا: سرعة التحديث

خاصية التحديث تعني القدرة على تكوين وإدامة مصادر معلومات محدثة، من خلال تحديث المعلومات المستفادة من العملاء ومن التفاعلات التي تحدث بين العميل والمؤسسة بشكل متواصل، بتوقيت مناسب وبسرعة فائقة وهذا من شأنه أن يعزز كفاءة وفاعلية قواعد البيانات مما يضفي عليها قدراً من الدقّة والمصداقية والثقة .كما يعبر عن هذه الخاصية بمدى حداثة المعلومات على الموقع، عدد مرات التحديث خلال فترة زمنية محددة ووجود تاريخ آخر تحديث.[1]

[1]– عماد أبو الرب وليلى رشيد حسن، **جودة الخدمات الإلكترونية لمنظمات الأعمال في ظل العولمة**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول: **الاتجاهات الدولية الحديثة في منظمات الأعمال التحديات والفرص والآفاق**، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 27–29 سبتمبر 2006، ص07.

المطلب الثاني

دور الخدمة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

إن الدور المنوط بالإدارة الإلكترونية هو تقديم خدمات ذات نوعية وجودة تختلف عن الخدمات المقدمة سابقا ، هذا النوع من الخدمات من شأنه الارتقاء بالعمل الإداري وتحسين أدائه لما يتميز به من السرعة في التنفيذ ، تحقيق شفافية والمساءلة بعيدا عن الروتين التقليدي الذي يتسم بكثرة التلاعبات التي يمكن أن تصدر من طرف الموظف العام، كم أن هذا الطريقة في تقديم الخدمة العامة من شأنه القضاء على مختلف مظاهر الفساد الإداري من محسوبية ورشوة وتزوير محاباة ولذلك سنتطرق إلى دور الخدمة الإلكترونية في تحقيق المساواة أمام المرفق العام و إلى تحقيق سير المرفق بانتظام.

الفرع الأول: دور الخدمات الإلكترونية في تسيير المرفق العام

تقوم الإدارة العامة الالكترونية عن طريق المرفق العام كأحد أساليب تنفيذ الخدمات الالكترونية وتقديمها حسب طلبات الجمهور وفي حدود الإمكانيات المتوفرة، كما تسهر الإدارة الالكترونية على دوام سير المرفق العام و تطويره إلى الأفضل من حيث أداء الرسوم اللازمة للانتظام بالخدمة العامة و استمرار أداء المرفق لخدماته باطراد [1].

إن من شأن الإدارة العامة الإلكترونية أن تجعل مبدأ سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الإحكام، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها وإنما يعمل على مدار الساعة ولا يتوقف إلا حدث عطل فني للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته (1) كما أن نظام الإدارة الإلكترونية يقلل من خطورة إضراب الموظفين وتحملهم لمسؤولياتهم الجنائية والمدنية والتأديبية، إذ يمكن للموظف من داخل بيته في غير أوقات العمل الرسمية، إذ يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة

التي يعمل بها كما سيعمل على التقليل من العرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية و الذي يتولى الوظيفة دون استفاء شروطها القانونية، حيث يمكن كشف أمره من خلال قواعد البيانات و المعلومات التي تتزود بها الإدارة الحكومية وكذلك فإن

[1]– مختار حماد، **تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007، ص 72.

الإدارة الإلكترونية سوف يؤدي إلى القضاء على تعسف الموظفين وعدم احترامهم لأوقات العمل والقضاء على التسيب الوظيفي والتطبيق المحكم لمبدأ دوام سير المرفق العام وبشكل تام من خلال توفير البوابات الإلكترونية التي تقدم خدماته على شبكة الانترنت على مدار 24 ساعة يوميا دون إجازات أو عطلات، دون ارتباط بساعات دوام العمل لمدة 08 أيام في الأسبوع و 365 يوم في العام، كما يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية في التأثير الإيجابي في بعض النواحي الوظيفية حيث تتمكن الإدارة من التغلب على مشكلة تمارض الموظفين والحصول على إجازات مرضية وغيرها من الإجازات التي تتجاوز الحدود القانونية المسموح بها، وحرصا من الإدارات الحكومية على استمرار الموظف في أداء عمله فترة من الوقت فقد عملت مثلا لجنة الإجازات المرضية في دولة الكويت على إعادة النظر في آليات الإجازات الخاصة بالمرضى، وانتهت إلى نماذج الإجازات المرضية في وضعها الحالي الإجازات الجديدة عن طريق الكومبيوتر لمنع تعسف الموظفين في الحصول على الإجازات دون مبرر أو سبب قانوني. [1]

إن نظام تقديم الخدمات الكترونيا يؤدي إلى ضمان سير المرافق العامة في كل وقت والقضاء على الغيابات المتكررة من طرف الموظفين وعدم احترام أوقات الدخول والخروج من العمل التي تؤدي إلى الفساد داخل الإدارة وإضعاف ثقة المواطن إن نظام تقديم الخدمات الكترونيا يؤدي إلى ضمان سير المرافق العامة في كل وقت والقضاء على الغيابات المتكررة من طرف الموظفين وعدم احترام أوقات الدخول والخروج من العمل التي تؤدي إلى الفساد داخل الإدارة و إضعاف ثقة المواطن للإدارة العامة وخدمتها.

الفرع الثاني: دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة

من أبرز الأسباب التي أدت إلى التحول نحو الإدارة الالكترونية هو التمييز الحاصل في تقديم الخدمات في ظل الإدارة التقليدية، وعدم انتظامها والتوزيع العشوائي للخدمات دون النظر إلى طلبات مستحقيها، **والممارسة** المفرطة لأشكال الوساطة

[1]– مختار حماد مرجع سابق ص 81–82.

والمحسوبية التي تخر سوسها في عظام الإدارة الحكومية، على نحو أدى في كثير من الأحيان إلى انهيارها بعد انتشار الفساد الإداري بها من رشوة وتمييز بالمخالفة لمبدأ المساواة أمام الإدارة.[1]

مبدأ المساواة هو ما تضمنته القواعد التنظيمية عدم التفرقة بين العملاء و تحديد رسوم الاستخدام التي يتطلبها إنشاء بوابة إلكترونية وتنفرد الإنترنت من بين وسائل الاتصال بعدم تحديد رسوم لها يعتمد على المسافات أو المدة أو الوقت أو حجم الرسالة، فالمكالمة الهاتفية من موسكو إلى الجزائر، و من طوكيو إلى المغرب تخضع لتعريفة منظمة تعتمد على مدة المكالمة لكن الرسالة الإلكترونية أو حتى المكالمة الهاتفية التي تتم عبر الإنترنت تقدم مجانا للمستخدمHotmail ، إذن نسير إلى أن المساواة النسبية سيظهر لها بعض التطبيقات مثلما تقوم به الشركة منسحب على جوائز لمن يستخدم الإنترنت لمدة طويلة و إعفاء من يجيد استخدام التقنيات الإلكترونية من بعض الرسوم، ومنح بعض الرسوم ومنح بعض المزايا دون أن يعد ذلك إخلالا بالمساواة[2].

مما سبق يتضح جليا أن الإدارة الالكترونية جاءت لتغطية عيوب الإدارة التقليدية، سواء من خلال تقديم الخدمات الإدارية الالكترونية عبر المرافق العامة، بطريقة تتميز بالسهولة والسرعة في التنفيذ، التقليل الجهد والتكاليف، وفق إجراءات مدروسة مسبقا لاحتياجات ورغبات الجمهور، أو من خلال المساواة والعدل في تقديمها، الخدمة لمن يسحقها وفي وقتها، مع ضرورة التزام المرتفقين بتسديد الحقوق الواجبة عليهم إذا تطلبت الخدمة ذلك، وهو ما يجعل الموظفين القائمين على هذه المرافق يعلمون في حدود وظيفتهم دون الإخلال بها هذا من شأنه محاربة الفساد الإداري أو التقليل من مظاهرة داخل الأجهزة الإدارية في ظل نظام قائم على الوسائل التكنولوجية التي تسهل اكتشاف الفساد ومعاقبته مرتكبيه.

[1]– مختار حماد مرجع سابق ص 74

[2]– عبد الفتاح بيومي حجازي، **النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية**، دار الفكر العربي، الجزء الأول الإسكندرية، مصر، 2003، ص106.

الفرع الثالث: بوابة الخدمات الإلكترونية

البوابة الإلكترونية هي عبارة عن مدخل موحد لمجموعة كبيرة من الخدمات الإلكترونية أو لتطبيقات تشترك في نطاق قطاعي محدد، أو الهادفة إلى خدمة الجمهـور، وهي أيضا الحل الذي يسمح بتجميع المحتوى من مصادر مختلفة وينطوي على التواصل الفعال بين الجهات الفاعلة المسؤولة عن توفير وتحديث البيانات والمعلومات على أساس إقليمي واسع يستند على منطق المشاركة والتواصل.[1]

إن بناء بوابة إلكترونية يعني الأخذ بالحسبان كل ما تمارسه الإدارة العمومية في العالم الواقعي سواء في علاقتها ببعضها البعض أو علاقتها بجهات الأعمال والخارجية أنما هي إعادة اختراع أو هندسة لما هندسة لما هو قائم و وضعه في البيئة الرقمية الافتراضية. وعادة ما يمكن من خلال هذه البوابة تجاوز عناء البحث عن معلومات متعلقة بخدمة معينة، وبالتالي تستطيع الإدارة الإلكترونية بناء بوابة للخدمات الإلكترونية من أجل مساعدة المستفيدين في إيجاد ضالتهم من الخدمات التي يردونها دون الـمرور بالبحث في العديد من موقع الوزارات والإدارات لعمومية، كما يرغب معظم المواطنين أن تعكس ممتلكاتهم بعض اللمسات الشخصية عنهم، وينطبق الأمر على بوابة الإدارة الإلكترونية،

فمن الواضح أن جمهور مستفيديها واسع وليس من الضروري أن يشترك أفراده في نفس دوق التصاميم كأولوية وأهمية المعلومات المعروضة وكذا نوعية الخدمات الأكثر استخداما، حيث يريد كمواطن أن تسلط الإدارة العمومية الضوء على المعلومات والخدمات التي يراها ذات الأولوية القصوى و الإدارة العمومية و من غير المعقول أن تقوم الإدارة أن تقوم الإدارة العمومية بإرضاء كل الأذواق والحاجات الخدمية في نفس الوقت، ولكنها تستطيع تقنيا أن تفتح المجال أمام المواطن لكي يقوم بتخصيص البوابة[2] الإلكترونية حسب حاجاتها الخاصة، حيث يقوم بتسجيل الدخول مرة ثانية في موقع البوابة

[1]– عماد بوقلاشي مرجع سابق، ص143

[2]– محمد سعداوي، **انعكاسات تطبيق الخدمة الإلكترونية على أداء المرافق العمومية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال جامعة، الجزائر 2009، ص112.

فسوف يرى بوابته الإلكترونية بألوانها التي يريد، والمعلومات والخدمات التي يراها مناسبة له.

المطلب الثالث

مؤشرات تطبيق الخدمات الإلكترونية في بعض الدول العربية والغربية

الفرع الأول: البلدان الرائدة في مؤشر الخدمات الالكترونية للفترة لسنة 2018

يشمل التقرير الذي تصدره الأمم المتحدة، والذي يحتوي على مؤشرات الخدمات الالكترونية لكل الدول الاعضاء فيها (193دولة)، وفيما يلي الدول 10 الأولى عالميا حسب تقرير سنة 2018[1]:

الجدول رقم 01: البلدان الرائدة في مؤشر الخدمات الالكترونية للفترة لسنة 2018

المرتبة عالميا	البلد	قيمة المؤشر
01	الدنمارك	1
02	سنغافورة	0,9861
03	فرنسا	0,9792
04	كوريا	0,9792
05	المملكة المتحدة	0,9792
06	أستراليا	0,9722
07	فنلندا	0,9653
08	نيوزيلاندا	0,9514
09	اليابان	0,9514
10	السويد	0,9444

المصدر: من إعداد الباحثين **نافع زينب، شعباني مجيد** اعتمادا على:

(United nations,2018,pp.228-232)

[1]– نافع زينب، شعباني مجيد، **الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد05، السنة 2020، تاريخ النشر :31-12-2020، ص134.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن:

* تحصلت الدول 10 الأولى في مجال الخدمات الالكترونية على قيم مرتفعة جدا في قيمة مؤشر الخدمات الالكترونية، لتصل إلى أعلى مستوى وهي القيمة **1** كالدنمارك، تليها كل من سنغافورة، كوريا والمملكة المتحدة ب0,9792، ثم استراليا ب0,9722، ففلندا ب0,9653، لتحتل نيوزيلاندا واليابان المركز الثامن ب0,9514 ، ثم السويد ب 0,9444 ، وهي قيم مرتفعة جدا، كلها قاربت القيم القصوى (1)، ولعل أهم الأسباب أدت لربتع هذه الدول على قائمة مؤشر الخدمات الالكترونية نجد حزمها وجديتها في التعامل مع التكنولوجيا، فالدنمارك مثلا أعدت استراتيجية رقمية للفترة 2016-2020 والتي تنص على الزام المواطنين قانونا باستخدام الخدمات العمومية الالكترونية عبر البوابة الالكترونية المخصصة لذلك .
* تصدرت الدول الاوروبية قائمة الدول الرائدة في مجـــال الخدمـــات الالكترونية، حيث نجد من بين الدول العشرة 10 الرائدة حسب مؤشر الخدمات الالكترونية خمسة 05 دول من أوروبا وهي: الدنمارك، فرنســـا، المملكة المتحدة، فنلندا، وثلاثة 03 دول آسيوية وهي: سنغافورة، كوريا واليابان، ودولتين من أوقيانوسيا هما نيوزيلاندا واستراليا، في حين لا وجود لأي دولة إفريقية ولا أمريكية .
*لاتزال الجزائر بعيدة كل البعد عنة مصاف الدول الناجحة في مجال الخدمات الالكترونية، فقيمة المؤشر التي تحصلت عليها سنة 2018 (0,2153) خير دليل على ذلك.

الفرع الثاني: نماذج ومؤشرات الخدمات الالكترونية في الجزائر

أولا: نماذج قطاعية للخدمات الالكترونية في الجزائر

لقد شهدت السنوات الاخيرة وتيرة سريعة لتطوير الخدمات، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة مع المواطن، تجسدت في استصدار ترسانة من القوانين الجديدة، من أجل

مواكبة التطور التكنولوجي في العالم وبهدف الاستغلال الأمثل للآليات التكنولوجية الحديثة، وقد قامت عدة قطاعات جزائرية برقمنة خدماتها التقليدية الروتينية، وذلك لتبسيط مختلف الإجراءات، ومواكبة مختلف التطورات التكنولوجية. وفيما يلي هذه الخدمات حسب القطاعات[1]:

الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف وزارة العدل: ونذكر منها:

1-الاطلاع على منطوق الأحكام أو القرارات الخاصة بكم عبر نافذة "مآل قضيتك".

2-استخراج صيفة السوابق القضائية (رقم03) عن طريق الإنترنت.

3-استخراج شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الإنترنت.

4-سحب المحامين النسخ العادية للأحكام والقرارات والأوامر والمحررات القضائية إلكترونيا.

-التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية الموجودة على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج .

6-خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية عبر الإنترنت.

7-البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة.

8-توجيه الاستدعاءات والاخبارات للخصوم إلكترونيا، عوض إرسالها بالطرق التقليدية والتي غالبا ما يصل الاستدعاء خارج الآجال الممنوحة.

9-تقديم الطعون الجزائية او المدنية أمام المجلس القضائي.[2]

الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف وزارة الداخلية والجمات المحلية

1-خدمة طلب بطاقة التعريف البيومترية وكذلك متبعتها إلى غاية استلامها.

[1]- نافع زينب، شعباني مجيد، مرجع سابق، ص134.

[2]- وزارة العدل، الصفحة الرسمية لوزارة العدل خدمات عبر الانترنت جانفي 2020: http://www.mjustice.dz/

2-طلب جواز السفر البيومتري.

3-طلب شهادة الميلاد S 12.

4-طلب شهادة الكفاءة لرخصة السياقة.

5-التعرف على مختلف الاجراءات التي يجب القيام بها من أجل الحصول على خدمة معينة عن طريق تطبيق اجراءاتي.[1]

الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة : نذكر منها :

البوابة الالكترونية للصفقات العموميـــة: وهــو موقع متخصص في الصفقــات العمومية، فهي فضاء واسع لجميع المتعاملون العموميون، ولكل المهتمين بها، والتي تهدف إلى السماح بنشر ومبادلة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية، وكذلك إبرامها بطريقة إلكترونية.[2]

بوابة المواطن: حيث قامت الوزارة بإنشاء هذه البوابة سنة 2011، وهي تخضع للتحديث منذ 2017 من أجل:

1-إدراج التقنيات الجديدة البارزة التي تسمح بتحسين الصورة المرئية.

2-يقتضي ظهور الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية ....إلخ وإنجاحها البارز لدى المواطنين، تكييف المحتوى مع هذه المحطات الجديدة .

3-تتطلب الاحتياجات المتغيرة للمتعاملين مع البوابة إعادة النظر في التصميم، من خلال تركيزه على المواطن.

---

[1]- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية خدمات عبر الانترنت 2020: http://www.intrtieur.dz/index.php/fr/

[2]- سدي ع وبرادي أ، **دور الخدمات الإدارية الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية في التشريع الجزائري**، مجلة أفاق علمية، الجزائر، جويلية 2019، ص182.

بالإضافة إلى مختلف الخدمات الإلكترونية المقدمة في إطار خدمات بريد الجزائر نذكر منها: خدمة الاطلاع على الرصيد عبر الإنترنت، خدمة طلب نماذج من الصكوك البريدية، خدمة الحصول على كشف العمليات المصرفية، خدمة طلب بطاقة الائتمان الذهبية، وما توفره من خصائص: سحب وإطلاع ...، خدمة تسديد فواتير الكهرباء والغاز والهاتف عبر الإنترنت، خدمة تفعيل الرسائل القصيرة للإعلام، والتي تصل على الهاتف في حالة القيام بأي عملية على الحساب البريدي.[1]

الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

عملت الوزارة على تطوير وتحويل مختلف خدماتها باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، ومن بين الخدمات الإلكترونية التي أطلقتها الوزارة نذكر:

1-التعليم عن بعد.

2-التسجيلات الجامعية لحاملي البكالوريا الجدد (ملئ بطاقة الرغبات الكترونيا، ومن ثم الاطلاع على النتائج إلكترونيا، وكذا القيام بالطعن إلكترونيا).

3-التسجيلات الخاصة بالماستر والدكتوراه عبر مواقع إلكترونية خاصة بها.

4-الإعلان عن فتح المسابقات في قطاع التعليم العالي الكترونيا، ونشر نتائجها.

5-الحصول على المراجع من مقالات عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، أو أطروحات عبر البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات ...

الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف وزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي:

نذكر منها:

1-بطاقة الشفاء والتي بدأ العمل بها منذ سنة 2007.

2-التصريح عن بعد باشتراكات الضمان الاجتماعي.

3-الدفع الالكتروني لاشتراكات الضمان الاجتماعي، دون عناء السفر، ودون أي وثيقة، بل باستخدام البطاقة البنكية فقط.

[1]- سدي ع وبرادي أ، **دور الخدمات الإدارية الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية في التشريع الجزائري**، مجلة أفاق علمية، الجزائر، جويلية 2019، ص182.

4-بوابة الهناء: والتي تسمح للمؤمن اجتماعيا بالحصول على حساب خاص يحوي معالجة ملفاته الخاصة بطلب الأداءات .[1]

ثانيا: مؤشرات الخدمات الالكترونية في الجزائر في ظل الانجازات العالمية

يعتبر مؤشر الخدمات الالكترونية أحد مؤشرات تنمية الحكومة الالكترونية الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يقيس مدى تطـــور الخدمـــات الإلكترونيـــة من حيث الوفــرة، الجودة، وتنوع القنوات ومدى استخدام الجمهور لها.[2]

تعتبر الجزائر من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي شملتها مختلف التقارير الصادرة عن هذه الهيئة في مجال الحكومة الالكترونية، وفيما يلي مؤشرات الخدمات الالكترونية للفترة 2014-2018:

الجدول رقم 02 : مؤشر الخدمات الالكترونية في الجزائر للفترة 2014-2018

السنوات	قيمة المؤشر	المتوسط العالمي للمؤشر
2014	**0,0787**	**0,39**
2016	**0,0652**	**0,46**
2018	0,2153	0,57

المصدر: من إعداد الباحثين نافع زينب، شعباني مجيد اعتمادا على
(United nations,2016,p.154)(1) (United nations,2014,p.199)(2) :
(United nations,2018,p.228)(3)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة مؤشر الخدمات الالكترونية في الجزائر منخفضة جدا مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث نجد مثلا قيمة المؤشر في سنة 2014 تساوي 0,0787 وهي أقل بحوالي 5 مرات عن المتوسط العالمي، وهذا يدل على أن الجزائر لاتبذل الجهد الكافي لمسايرة التقدم التكنولوجي واللحاق بركب الدول الأخرى.

[1]- بوزيان رحماني، **تطبيقات الحكومة الالكترونية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر مارس 2018، ص 97-112.

[2]- حططاش ع، **دور تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين ادارة العلاقة مع المواطن**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر، 2017، ص 80.

ولعل أهم أسباب تدني مؤشر الخدمات الالكترونية في الجزائر ما يلي:

1-عدم اكتمال البنية التحتية التقنية الالكترونية في الجزائر، ى فبعض المناطق لا تزال تعاني عزلة إلكترونية لعدم توفرها على شبكات الانترنت والاتصالات

2-تخوف الافراد من الخدمات الإلكترونية بصفة عامة، باعتبارها تقنية جديدة قد تمس أمنهم وخصوصيتهم.

3-نقص الترويج والإشهار للخدمات الإلكترونية، وبالتالي عدم دراية الأفراد بتوفر هذا النوع من الخدمات، وبالتالي عدم استغلالها.

4-نقص الجدية من طـــرف القائمين على أتمته الخدمات العموميـــة في الجزائر، حيث نجد بعض الوزارات والهيئات الحكوميـــة لا تمتلك مواقع إلكترونية، وامتلكت موقعا نجده لا يتيح الوصول إلى الخدمات المقدمة من طرفها إلكترونيا.

ولمعرفة ترتيب الجزائر حسب مؤشر الخدمات الالكترونية لسنة 2018 عالميا وعربيا نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم 03: ترتيب الجزائر عالميا وعربيا حسب مؤشر الخدمات الالكترونية سنة 2018

المرتبة/ قيمة مؤشر	المرتبة عالميا (من بين 193 دولة)	المرتبة عربيا (من بين 22 دولة)
قيمة مؤشر الخدمات الإلكترونية	**170**	**15**

المصدر: من إعداد الباحثين **نافع زينب، شعباني مجيد** اعتمادا على:

(United nations,2018,p.228)(3)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن: *احتلت الجزائر المرتبة 170 عالميا، مسبوقة ب169 دولة، وهي مرتبة جد متأخرة بالنظر للوسائل المسخرة من طرف السلطات من

أجل تطوير هذا النوع من الخدمات، متبوعة فقط بتلك الدول التي تعاني ثورات داخلية على غرار ليبـيا واليمن، وهذا يدل على ان الجزائر أمام تحديات كبيرة للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال الخدمات الالكترونية.

*احتلت الجزائر المرتبة 15 عربيا، وهي مرتبة غير مرضية، في حين تصدرت الإمارات العربية المتحدة، عمان وتونس الدول العربية، مما يلزمها ببذل المزيد من الجهود للحاق بالدول العربية الأخرى.

المبحث الثاني

أسلوبي الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري

تعتمد الإدارة الإلكترونية إلى تقنيات وأساليب حديثة في تقديم خدمتها للرفع من كفاءتها وتحسين جودتها مما لها هذه الأساليب دور في تقليل ومواجهة الانحرافات والتعقيدات الإدارية، كأسلوب الرقابة الإلكترونية في مراقبة أداء الإدارة وتصحيح أخطاءها و تعتمد أيضا على أسلوب التوقيع الإلكتروني للتخفيف عبء الإدارة من التزوير وبعض صور الفساد الإداري، بالتالي سنتطرق في هذا المبحث على أسلوب الرقابة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري في المطلب الأول و مطلب الثاني أسلوب التوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري.

المطلب الأول

أسلوب الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

تعد الرقابة الإلكترونية إحدى الأساليب الحديثة في الإدارة الإلكترونية لحل المشكلات الإدارة في الكشف الإساءة للوظيفة والتسريب البيانات والرقابة الإلكترونية تستخدم وسائل حديثة وفق التطورات التكنولوجية للكشف عن الانحرافات الموظفين ومتابعة نشاطهم في الإدارة العامة، بتالي سنتولى في هذا المطلب إلى مفهوم الرقابة الإلكترونية في الفرع الأول ودور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الإلكترونية

– تعرف بأنها عملية تهدف إلى متابعة وملاحظة الأنشطة والمعاملات وأداء العاملين في المنظمة، بهدف كشف الانحرافات، من خلال استخدام الحاسوب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق الأهداف المنشودة لإيجاد نظام ذي ميزة تنافسية عالية.[1]

[1]– بن عبيد عبد الباسط، **متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم، تخصص علم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 70.

وتعني الرقابة الإلكترونية أو الرقابة بالحاسوب اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة اكبر.[1]

– وعرفت أيضاً بأنها الرقابة المبرمجة باستخدام المعايير والقواعد والإجراءات، وضوابط نظام الرقابة، للتأكد من أن المنظمات بشكل عام التزمت من تطبيق هذه الضوابط ونفذتها بشكل صحيح لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

– كما عرفت الرقابة الإلكترونية على أنها عملية قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين بغية التأكد من أهداف المؤسسة والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت فعلا.[2]

– تستخدم الرقابة أساليب التفتيش والفحص الإلكتروني من بعض الأطراف المتكاملة مع المنظمة كما يمكن أن يتم تصميم أساليب إليكترونية لمراقبة جودة أداء الأعمال بالمنظمة، بالإضافة إلى تصميم أساليب مبتكرة للمراجعة ويمكن إعداد التقارير الإلكترونية التفصيلية عن الأنشطة المختلفة للمنظمة كتقارير حركة المواد أو إعداد تقارير حسب الطلب، وقد يتطلب الأمر إظهار معلومات خاصة مطلوبة عن أي حالة معينة أو موقف معين. ويمكن تحديد أهم مجلات مراقبة الإدارة الإلكترونية على نحو التالي:[3]

أولا: الرقابة على الموارد المادية: تشمل نواحي الرقابة على المخزون وتستهدف ألا يكون المخزون أقل من اللازم أو أكثر من لضمان جودة الرقابة على المنتجات الخدمية وغيرها وأيضا الرقابة الفنية على المعدات المناسبة بما يتفق مع نوع وحجم العمل المطلوب.

---

[1]–أحمد هشام الصقال، محمد حسن مهدي سعيد، **دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد**، وزارة التجارة مكتب المفتش العام ، على الموقع الإلكتروني

http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1234%5Cph1.pdf تاريخ الإطلاع00:30 28 /2020/04.

[2]–موسى عبد الناصر، محمد قريشي، المرجع السابق، ص 93.

[3]–عمر أحمد أبو هاشم الشريف والأخرون، **الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 385.

ثانيا: الرقابة البشرية

ترتبط بأنشطة اختيار العاملين لوضعهم في الأعمال المناسبة والقيام بتدريبهم ووضع معايير تتعلق بتقييم الأداء العاملين.

ثالثا: الرقابة على الموارد المالية

تركز على التدبير المالي اللازم لعملية الإنفاق على أنشطة المنظمة والموارد الأخرى المتعلقة بالإمكانات المادية والقوى البشرية والإعلامية.

الفرع الثاني: دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

أن التطور الكبير في مجال التكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وكفء وبذلك أصبح يطلق عليها الرقابة الإلكترونية فهي تسمح بالرقابة الفورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة، ومن ثم تقليص الفجوة الزمنية بين الانحراف وتصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف أولا بأول، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين، وهذا ما يزيد قدرة الرقابة الإلكترونية على توفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الأخطاء في كافة أنواع المؤسسات[1]، وهو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الإلكترونية والولاء الإلكتروني، سواء بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة، مما يعني أن الرقابة الإلكترونية تكون اكثر اقترب من الرقابة القائمة على الثقة.[2]

فالرقابة الإلكترونية تعتبر أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الحاصلة بالتنفيذ أولا بأول، من خلال رصدها للانحرافات خلال التنفيذ، وإطلاع الإدارة عليها، ما يمكنها من التعرف على مواطن الخلل قبل وخـــلال التنفيـــذ واتخاذ الإجراءات المناسبـــة

[1]–موسى عبد الناصر، محمد قريشي، المرجع السابق، ص 95.

[2]–عاشور عبد الكريم، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص ديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2010، ص31.

لتصحيحها، وذلك لما تتوفر عليه الرقابة الإلكترونية من خصائص تساهم في محاربة الفساد الإداري:

- تستطيع الرقابة الإلكترونية الحد من المفاجآت وتحديد الانحرافات، بوقت حدوثها وإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال، البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة للتدخل البشري.
- توفر الرقابة الإلكترونية عنصر أساسيا، لإيجاد نظام عمل يركز على الجوانب المؤثرة على أداء الجهات التنفيذية في المنظمة، والتي حاسمة في تحديد فشل ونجاح المنظمة.
- تعد الرقابة الإلكترونية، إحدى الوسائل الحديثة، لحل المشكلات التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة، في الكشف الإساءة الوظيفية، وتسريب البيانات.[1]
- فلا شك أن عملية الرقابة الإلكترونية تحقق استخدما فعالا لأنظمة وشبكة المعلومات القائمة على الأنترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية وشاملة وهذا ما يحقق لها مزايا كثيرة يمكن تحديدها كالاتي:
  - تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي وفي الآن لابد من الرقابة القائمة على الماضي، وهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.
  - أنها تحقق الرقابة المستمرة بدل من الرقابة الدورية بما يولد تدفق مستمرة للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلا من الرقابة في كل وقت بدلا من الرقابة المتقطعة لإجرائها أوقات متباعدة وبشكل دوري.[2]
  - تحفز الرقابة الإلكترونية العلاقات العامة على الثقة الجهد الإداري المطلوب.
  - العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان الإنجاز العمل أي أن العمل ينجز من دون الاحتكاك مع موظفي التشكيل التنفيذي، فيمكن

---

[1]–راجيف نصيرة، قوادرية خديجة، **تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها في محاربة الفساد الإداري من خلال نموذجين (Maturity) (Moon)**؛ مجلة الدفاتر البحوث العلمية، م 6، العدد الثاني، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، ديسمبر 018 ، ص 39.

[2]–محمد ياسين مختار بن داود، لعشاب مريم، **اسهامات الإدارة الإلكترونية في التطوير الإداري**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد الخامس، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، جانفي 2017، ص 621.

للمراقب أو المفتش أن يؤدي عمله من أي مكان دون الحاجة إلى الحضور في الموقع العمل وهذا يجنيه الكثير من المخاطر.

- يمكن الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الانحرافات وإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة التدخل المفتش في عمليات البحث والتحري.
- يركز على الجوانب المهمة والحساسة المؤثرة على أداء التشكيلات التنفيذية والتي تكون حاسمة في تحديد فشل ونجاح المنظمة.
- تحديد ما هو مرضي أو غير مرضي من الأداء من النواحي المختلفة للوصول إلى حكم عام على أداء المنظمة ككل، باستخدام المقاييس والمعايير المناسبة لقياس الأداء وحسب طبيعة المنظمة في نواحي مختلفة.[1]
- تمكن من الرقابة على البيئة الخارجية وتوفر معلومات عن انطباعات الفئات المستهدفة حول منتج المؤسسة، وكذا نتيح المعلومات عن الموردين والعملاء والمنافسين، فكل التغيرات التي تحدث في سوق المؤسسة قد تؤثر في طبيعة ومستوى النشاط الداخلي. تتيح الشفافية والمشاركة في إدارة أعمال الإدارة الإلكترونية، فقد يساهم نشر نتائج الرقابة بين أفراد المؤسسة في تفادي الوقوع في أخطاء مماثلة، كما يحفز المجموعات الأخرى على تحقيق الإنجاز المماثل لإنجاز الفرق التي كشف الرقابة عن أدائها المتميزة.
- توفر الثقة والأمان للإدارة، وتحقق المستوي العالي من السيطرة من البداية.[2]
- إن استخدام الأنظمة الإلكترونية سيفعل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية وستكون نشاطاتها واضحة للأجهزة الرقابية بالتالي ستعمل على تحديد بؤر الفساد الإداري، وإلى زيادة الأنظمة دعم القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية وستؤدي إلى القضاء على مكامن الفساد الإداري، كما تسهل الرقابة الإلكترونية في تسهيل الربط بين المستويات التنظيمية وتوفير قنوات اتصال فاعلة وسريعة حيث يعمل

[1]–بدر محمد السيد القزاز، **الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص358.

[2]–بن عبيد عبد الباسط، المرجع السابق، ص75.

التنبيه الإلكتروني على وجود انحرافات، مما يؤدي إلى المعالجة الفورية وتوفير الكثير من الوقت والتكلفة، نظرا لتوفر المعلومات من خلال قواعد معلومات تتميز بسهولة الوصول والتي تعمل على إزالة الغموض عن الكثير من القضايا وتمكن من الرقابة بكفاءة وفعالية، مما يحد من انتشار الفساد الإداري بنسب معتبرة .[1]

المطلب الثاني

أسلوب التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري

إن ما نتج عن التطورات التكنولوجية الحديثة واستخدام شبكة المعلومات العالمية مما أدى لظهور وسائل وتقنيات حديثة من بينها التوقيع الإلكتروني والتي أثرت بدورها على كيفية أداء الإدارة والخدمة العمومية، فقد يعتبر التوقيع الإلكتروني الأداة والوسيلة الفعالة لتحقيق رفع المستوى أداء الإدارة العامة وتطويرها ولها أهمية ودور كبير في تخفيف والحد من البيروقراطية والفساد الإداري نظرا لأسلوبه الحديث وتعدد أشكاله الذي يعطي الثقة والأمان للمتعاملين، بذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى **(فرع الأول)** للمفهوم التوقيع الإلكتروني و**(الفرع الثاني)** لدور التوقيع في المكافحة الفساد الإداري.

الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني

أولا: التعريف الفقهي.

عرفة عند بعض الفقهاء بأنه مجموعة من الأرقام التي تختلط أو تمتزج مع بعضها البعض بعمليات حسابية معقدة ليظهر في النهاية كود سري خاص بشخص معين.[2]

وقد عرفه جانب آخر من الفقه بأنه عبارة عن الحروف أو أرقام أو الرموز أو الإشارات لها طابع منفردة تسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع و تميزه عن غيره، وهو

[1]–راجيف نصيرة ، قوادرية خديجة ، المرجع السابق ، ص40.

[2]–بولافة سامية، غيلاني طاهر، **التوقيع الإلكتروني في ظل القانون 15–04، مجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، م 5، العدد الأول، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، جانفي 2020، ص112.

الوسيلة الضرورة للمعاملات الإلكترونية في إبرامها وتنفيذها والمحافظة على سرية المعلومات والرسائل.[1]

ثانيا: التعريف التشريعي.

اجتهدت بعض التشريعات في وضع إطار قانوني ينظم مسألة التوقيع الإلكتروني والمسائل القانونية المتعلقة به.

عرفه قانون الأرنستيرال النموذجي بشأن التوقعات الإلكترونية لسنة 2001 بصدد التوقيع الإلكتروني يعني بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا يجوز أن تستخدم التعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات والبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات.[2]

والملاحظ على هذا النص أنه لم يقم بتحديد مفهوم التوقيع الإلكتروني بشكل دقيق ولم يوضح طريقة استعماله حيث إنه ترك المجال واسعة في استخدام الطريقة التي تراها الدول مناسبة من ترميز وتشفير وغيرها من طرق.

وعرفه التوجيه الأوروبي بأن التوقيعات الإلكترونية في نصوص نوعين من التوقيعات الإلكترونية، النوع الأول يعرف بالتوقيع الإلكتروني العادي و هذا حسب نص المادة الثانية من التوجيه الأوروبي يعرف بأنه معلومات تأكد شكلا إلكترونيا تقترن أو ترتبط بشكل منطقي بيانات أخرى إلكترونيا والذي يشكل أساس المنهج التوثيق، أما النوع الثاني فهو التوقيع الإلكتروني المتقدم، والتوقيع يرتبط بالنص الموقع .[3]

وعرف المشرع الجزائري للتوقيع الإلكتروني في ظل قانون 15-04 يعرف التوقيع الإلكتروني العادي في المادة 01 الفقرة الثانية من القانون 204-15بأنه البيانات إلكترونية في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا بيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق.

---

[1]–محمد أمين الرومي، **النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006، ص 13.

[2]–بولاية سامية، غيلاني طاهر، المرجع السابق، ص525.

[3]–فضيلة يسعد، **القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، محمد خيدر بسكرة ، الجزائر ، ديسمبر 2019 ، ص 507. 2 قانون رقم 15-04 المرجع السابق.

يلحظ من خلال هذا النص أن المشرع الجزائري أقر بالتوقيع الإلكتروني كوسيلة توثيق إلا أنه لم يبين لنا الطريقة التي يستخدم بها، كما أنه قام بتعريفها عما مما يسمح باتساع نطاقها.

لكي يتضح مفهوم التوقيع الإلكتروني أكثر، لابد من تطرق الأشكال والصور الحالية التي يأخذها التوقيع الإلكتروني، التي تختلف باختلاف الطريقة التي تتم بها، كما تختلف من حيث قدرتها على توفير الثقة و الأمان ووسائل الحماية التي تعتمد على الوسيلة التقنية المستخدمة، نذكر منها :

1. التوقيع الرقمي: يعتبر التوقيع الرقمي من أهم صورة التوقيع الإلكتروني، نظرا لما يتمتع به من قدرة فائقة في تحديد هوية أطراف العقد، إضافة لما يتمتع به أيضا من درجة عالية من الثقة والأمان في استخدامه وتطبيقه عند إبرام العقود الإلكترونية، والتوقيع الرقمي هو عبارة عن رقم سري أو رمز ينشئه صاحبه استخدام مفتاح الترميز العمومي والذي ينشئ مفتاحين مختلفين و لكنهما مرتبطان رياضيا حيث يتم الحصول عليها باستخدام سلسلة من الصيغ الرياضية أو الخوارزميات غير النظرية.[1]

2. التوقيع الكودي: يتمثل في إدخال بطاقة داخل الجهاز الآلي الخاص بذلك، ثم إدخال الرقم السري عن الطريق الضغط على الأزرار الرقمية الخاصة بجهاز السحب الآلي.[2]

3. التوقيع البيومتري (التوقيع باستخدام الخواص الذاتية): تعتمد هذه الصورة التحقيق عن هوية الموقع بالاعتماد على صفاته وخصائصه الذاتية، مثل ما يستخرج من قزحية العين يسمح العين البشرية أو البصمة الشخصية أو التحقق من نبرة الصوت على نحو يتم تسجيله ويستظهر كتابة أو التعرف على ملاح الوجه البشري إلكترونيا أو التوقيع اليدوي الشخصي أو البصمات أصابع اليد وعادة ما يختار الإبهام، ومنه تخزن في الذاكرة المعلوماتية بشكل يمكن استحضارها خلال مدة قصيرة، وارتباط هذه الخواص الذاتية بالإنسان تمكن من تميزه من غيره .

[1]–فضيلة يسعد، المرجع السابق، ص 509.

[2]–محمد أمين الرومي، المرجع السابق، ص48.

4. التوقيع باستعمال بطاقة ممغنطة مقترنة برقم سري: في هذه الصورة التوقيع الإلكتروني يقوم الشخص بإدخال رقم سري عبارة عن أرقام أو حروف، ويتم مطابقة هذا الرقم برقم سري مخزن سلفا في ذاكرة الحاسب الآلي لمقدم الخدمة المعلوماتية، أو مخزن في النظام البنكي الإلكتروني، فإن تطابق الرقمان كان التوقيع تاما، ومخولا لصاحبه بالدخول إلى الموقع الإلكتروني، أو النظام المصرفي الإلكتروني، ويتم تشفير الكود السري باستخدام تقنية معينة يتم إنشاؤها في المتصفحات على شبكة الإنترنت أو في النظام المصرفي نفسه.[1]

5. التوقيع بالقلم الإلكتروني: من صور التوقيع الإلكتروني التي استخدامها في توثيق التصرفات القانونية الإلكترونية التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني وهو عبارة عن قلم إلكتروني حسابي يمكن استخدامه في كتابة على شاشـــة الحاسب الآلي الخاص بالموقع، ويتم باستعمال برنامج هو المسيطر والمحرك لهذه العلمية، ويقوم هذا البرنامج بوظيفتين أساسيتين لهذا النوع من التوقيعات الأولى هي خدمة التقاط التوقيع و الثانية هي خدمة التحقيق من صحة التوقيع حيث يتلقى البرنامج بيانات الموقع عن طريق بطاقته الخاصة .[2]

الفرع الثاني: دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري

يعد تطبيق التوقيع الإلكتروني عنصرا فعالا في المعاملات الإدارية والتي تكمن أهميتها في زيادة من المستوى الأمن والخصوصية والسرية في التعاملات، مما يؤدي بعث الثقة والأمان بين المتعاملين ويحد من البيروقراطية وتخفيف من ظاهرة الفساد الإداري، تقنية التوقيع الإلكتروني لها القدرة و الميزة على حفظ السرية والمعلومات والرسائل المرسلة وعدم قدرة أي شخص آخر على الاطلاع أو تعديل أو تحـــريف الرسالة، كما يمكنها أن تحدد شخصية وهوية المرسل والمستقبل إلكترونيا للتأكد من مصداقية الشخصية مما يسمح بكشف التحايل و التلاعب بهذا يصعب تزوير والعبث مما يقلل من أشكال الفساد الإداري.

---

[1]–إبراهيم بن سطم بن خلف العنزي ، **التوقيع الإلكتروني و حمايته الجنائية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية ، الرياض السعودية ، 2009 ، ص57.

[2]–بولافة سامية ، غيلاني طاهر ، المرجع السابق ، ص116.

إذا يعتبر التوقيع التقليدي عبارة عن رسم يقوم به الشخص أي أنه فن وليس علم وبالتالي فإنه معرض للعبث والتزوير وسهل تقليده والأمر هذا الذي يدفع إلى ظهور مشاكل الإدارة مما يؤدي إلى جرائم الفساد الإداري، فبخروج الإدارة من الإدارة التقليدية على إدارة إلكترونية التي بدورها تقدم خدماتها بأساليبها و تقنياتها الحديثة مما رفع من مستوى أداء الإدارة وتخلص من مشكلة الفساد الإداري، فأسلوب التوقيع الإلكتروني للإدارة الإلكترونية هو علما وليس فنا مما يصعب تزويره والعبث فيه، حيث أن الوظيفة الرئيسية للتوقيع الإلكتروني هي الإستيثاق من مضمون المحرر الإلكتروني وتأمينه من التعديل بإضافة أو الحذف و ذلك عن طريق ربط المحرر الإلكتروني بالتوقيع الإلكتروني بحيث يقتضي إجراء أي تعديل لاحق إيقاع توقيع إلكتروني جديد فضلا عن ذلك يقوم التوقيع بالشكل الإلكتروني أيضا بمنح المستند الإلكتروني صفة المحرر الإلكتروني مما يجعل منه دليلا معدا مسبقا للإثبات.[1]

باستخدام التوقيع الإلكتروني كبديل للتوقيع التقليدي، يساعد كل المؤسسات والمنظمة في حماية نفسها من التزييف وتقليد التوقيعات وعلميات أخرى التي تؤدي إلى الفساد الإداري.

إن إتاحة استخدام التوقيع الإلكتروني تدعم التحول إلى عالم لا ورقي يؤمن فيه كل متعامل على أمواله ومصالحه كما أن التوسيع في استخدام التوقيع الإلكتروني يرفع كفاءة العمل الإداري ويساعد على الارتقاء بمستوى الأداء الخدمات الإدارية بما يتفق مع إيقاع العصر.[2]

التوقيع الإلكتروني يعتبر من أحد و أهم أساليب الإدارة الإلكترونية في أداء خدماتها الإدارية، نظرا لما يحققه من الأمان و الثقة بين المتعاملين الكترونيا خاصة عندما يكون دليلا قاطعا على تحديد هوية الموقع، ويحقق التقارب ما بين القانون والتكنولوجيا حيث يعزز الأمان للمعاملات الإدارية القائمة على وسائل إلكترونية، مما يسهل عمل الإدارية الإلكترونية، فهو يعد من بين أهم الوسائل التقنية التي تتناسب مع

---

[1]–فضيلة يسعد، المرجع السابق، ص 508.

[2]–مصطفي يوسف كافي، **الإدارة الإلكترونية (إدارة بلا أوراق، إدارة بلا مكان، إدارة بلا زمان، إدارة بلا تنظيمات جامدة)**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2011، ص 333.

طبيعة العمل الإداري الإلكتروني، ويتمتع بحجية كاملة في الإثبات وهذا ما أجمعت عليه التشريعات الدول، حيث يمكن للقاضي أن يستدل به لحل النزاع الإلكتروني المعروض عليه .[1]

تحتاج الإدارة الإلكترونية العامة الآليات قانونية وتقنية لتدعيم وحماية عملها والمتعاملين معها، مما يستدعي تدخل سريع من الهيئات التشريعية إلى تأمينها بتنظيم التوقيع الإلكتروني، كآلية لحماية المعلومات و ذلك بالتأكيد من هوية مصدر المعلومات القرار أو العقد، حيث أنها تعتبر من أهم الطرق لضمان الوثائق المرسلة بجعل مستقبل الوثيقة مطمئن من طرف الذي أرسلها له، وضرورة ضمان الأمن و الحماية لهذه الآلية أساسية في المنظومة التشريعية، من خلال التشفير الإلكتروني وتوفير حماية قانونية للمعطيات الشخصية.[2]

يكمن دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري من خلال مميزاته وخصائصه نذكر منها:[3]

- ✓ يتكون التوقيع الإلكتروني من عناصر منفردة وسمات خاصة بالموقع تتخذ شكل أرقام أو حروف أو إشارات أو غيرها.
- ✓ التوقيع الإلكتروني يتصل برسالة إلكترونية وهي عبارة عن معلومات يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تسليمها أو تخزينها بوسيلة إلكترونية.
- ✓ أنه يحدد شخصية الموقع ويميزه ويعبر عن رضاه بمضمون المحرر. لا يحقق أغراض وظائف التوقيع التقليدي متى كان صحيحا وأمكن إثبات نسبته إلى موقعه.
- ✓ التوقيع الإلكتروني ساعد كل المؤسسات في حماية نفسها من عمليات التزوير التوقيعات.

---

[1]–سنقرة عيشة، **حجية التوقيع الإلكترونية في الإثبات، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية،** العدد الثامن، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019، ص353.

[2]–ربيع نصيرة، المرجع السابق، ص 111.

[3]–مسعودي يوسف، **مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات التشريع الجزائري (دراسة على ضوء أحكام القانون 15-04)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، م 6، العدد الأول، المركز الجامعي لتمنغست الجزائر، جانفي 2017 ، ص 84.

- ✓ لا يسمح التوقيع الإلكتروني بإبرام الصفقات عن بعد ودون حضور المتعاقدين وهو بذلك يساعد تنمية وضمان التجارة الإلكترونية.
- ✓ يحقق الأمان والخصوصية بالنسبة للمتعاملين والسرية في نسبته للموقع من خلال إمكانية تحديد هوية الموقع ومن ثم حماية المؤسسات من عمليات تزوير التوقيعات.

خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول أن الاعتماد على أسلوب الإدارة تكتسب مقومات التغيير والتطور لمكافحة الفساد الإداري باستعمال نظم المعلومات المفتوحة والإفصاح عن الإجراءات كما تستعمل الآليات المستحدثة في محاربة الفساد كنظام الإدارة الالكترونية في سير المرفق العام والمساواة في تقديم الخدمات للجمهور بشكل مبسط وواضح دون تعقيدات وإجراءات ورقية و أيضا بإمكانياتها في تسريع الانجاز وتخفيض التكاليف وغيرها من قدراتها على تخطي الفساد، بالإضافة إلى أسلوب التوقيع الالكتروني والذي يستمد منه الثقة والأمان والضمانات القانونية وبالتالي فان تطبيق وبشكل فعلي وواقعي في الإدارة الالكترونية يساعدنا في محاربة ظاهرة الفساد الإداري، وأيضا يؤثر ويساهم إيجابا في عملية تقديم وتحسين خدمات العمومية.

خاتمـــــة

خـــاتمة:

وفي ختام دراستنا لهذا الموضوع يمكن القول أن الإدارة الالكترونية لم تكن وليدة الصدفة، بل نتيجة لتطورات حدثت في العمل الإداري، وخلفت آثار سلبية انعكست على الأداء والمرونة في المعاملات، فكان من الضروري الانتقال من الأشكال التقليدية للخدمات نحو العمل الافتراضي في عصر الثورة الرقمية، لتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة وتعزيز دورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري وقد توصلنا إلى نتائج متنوعة نرجو أن تسهم في تنوير الخبراء والمختصين من رجال القانون والقضاء وكذا المشرع الجزائري، وكل من له صلة بمكافحة الفساد الإداري.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- عدم الاتفاق بين الباحثين والخبراء على تحديد تعريف موحد للإدارة الالكترونية والفساد الإداري، فكل ينظر إليهما من زاوية القطاع الذي يشتغل فيه.
- تميز الإدارة الالكترونية بخصائص تختلف عن الادارة التقليدية باستعمالها التقنية التكنولوجية في تقديم الخدمات، أهلها لتحل محلها بامتياز.
- لتطبيق الإدارة الالكترونية لابد من توفير متطلبات لتحقيق نتائجها.
- ضرورة التحول نحو الإدارة الالكترونية حتمية فرضتها الممارسات السلبية للموظف العام من رشوة ومحسوبية ومحاباة وغيرها من مظاهر الفساد الإداري.
- إن الفساد الإداري حالة مرضية في الإدارة التي تنحرف عن مسارها نتيجة للمخالفات التي قد يقوم الموظف العام بخروجه عن مساره الوظيفي بما يخالف التشريعات والتنظيمـــات واللوائـــح والقيم الفردية السائدة في المجتمـع وفي الإدارة، وهذا من أجل تحقيق أغراض شخصية مادية أو غير مادية غير قانونية.
- للفساد عدة أسباب ودوافع متداخلة ومتشابكة يصعب فصلها عن بعضها البعض عمليا.
- للفساد مظاهر كثيرة ومتغيرة ومتطورة باستمرار، وقد اعتمد الفقه على عدة معايير لتحديد هذه الأنواع.

- الفساد هو العائق الأكبر والأخطر ليس فقط على تحقيق نتائج الإدارة الالكترونية فحسب، بل على الاقتصاد الوطني ككل وعلى المجتمع برمته، وأن خطورته هاته تحتم على الإدارة الإلكترونية القضاء عليه في مهده.
- إن أسلوب تقديم الخدمات في شكل الكتروني على الخط مباشرة، قلص من التكاليف ومن احتكار الموظف للخدمة وتقديم الخدمة لطالبها دون وساطة.
- من النتائج الايجابية للإدارة الالكترونية الشفافية والمساءلة، الشفافية في تقديم الخدمات الالكترونية والمساءلة من خلال فرض الرقابة على الخدمات الالكترونية.
- التوقيع الإلكتروني وتقديم الخدمات وإبرام العقود عبر شبكة الويب الآمنة، حد من التلاعب والتزوير غير المبرر للعقود والمعاملات واستعمال لخصوصيات الأشخاص وغيرها من مظاهر الفساد في المعاملات التجارية والإدارية والصفقات العمومية.

بعد عرضنا لنتائج الدراسة يمكن أن نقترح التوصيات التالية:

- أن الإدارة الالكترونية تستدعي توفير إمكانيات من أجل محاربة الفساد، وعلى الدولة توفيرها لأنه ما يضيع من مال عام جراء الفساد أكثر مما يتطلبه تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- أن محاربة الفساد لا يكتفي بمجرد توفير نموذج الإدارة الإلكترونية، بل على المجتمع أن يغرس قيم لا تقبل الفساد وتحاربه.
- أن العنصر الأساسي في الفساد هو العنصر البشري، فالإنسان هو الذي يتجه بالإدارة نحو الفساد بسلوكه الذي تتسبب فيه عدّة أسباب كما ذكر في الموضوع ،لذلك ما نوصي به هو ضرورة الاهتمام بهذا العنصر البشري وتحسين مستواه المعيشي حتى لا يلجأ للفساد، فالإدارة والإدارة الإلكترونية يبقى هدف وجودها هو تحسين حياة الفرد وتحقيق رضاه.
- لابد من سن تشريعات تشجع على تقديم الخدمات وتوقيع العقود والصفقات الكترونيا، وفرض حماية قانونية وترتيب جزاءات عند مخالفتها.

-لابد من سن تشريعات وفرض إجراءات لمكافحة الفساد الكترونيا، وإنشاء جهاز أمني معلوماتي متخصص في رقابة ومتابعة مرتكبي جرائم الفساد الإداري عبر الإنترنت وترتيب جزاءات عند مخالفتها.

قائمة المصادر

والمراجع

-القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الاتفاقيات الدولية

1-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اعتمدت اتفاقية مكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2003/10/31 بالقرار رقم (9) 4/58، تم التوقيع عليها من قبل 140 دولة.

ثانيا: القوانين

1-القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 هـ، الموافق ل 20فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 14.

ثالثا: المراسيم التنظيمية

1- المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في اول ذو القعدة عام 1427هـ، الموافق ل 22 نوفمبر 2006، يحدد إشكالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها و كيفيات سيرها، الصادر بالجريد الرسمية عدد 74.

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- إبراهيم بن سطم بن خلف العنزي، التوقيع الإلكتروني وحمايته الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية، الرياض السعودية.

2- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، المجلد الخامس.

3- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، ج2، دار هومة، الجزائر، 2007.

4- أسامة السيد عبد السميع، الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009.

5- ايطاجين غانية، الفساد الإداري" الجزائر نموذجا"، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العفرون، البليدة، الجزائر، 2016.

6- بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.

7- بشير العلاق ، الخدمات الالكترونية بين النظرية والتطبيق : مدخل توسيقي استراتيبجي، منشورات المنظمة العربية العربية للتنمية الادارية ، الأردن ،2004

8- بلال أمين زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن مقارنة بالشريعة الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.

9- جورج قرم، مرتكزات الاقتصاد السياسي للفساد، دراسات اقتصادية، الجزائر، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، ع1، السداسي الأول، 1999.

10- خالد الحشاش، الاقتصاد المعرفي، الثروة المستدامة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى مصر، 2015.

11- رأفت رضوان، الحكومة الإلكترونية، التحديات والأفاق، قضايا معاصرة في الإدارة العامة، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، 2001.

12- سامي الطوخي، الإدارة بالشفافية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

13- سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2002.

14- سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، الاعمال الإلكترونية، دار المناهج، ط1، عمان،2014

15- عادل ابرهيم قنديلجي، الحكومة الإلكترونية، دارة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن ،2015

16- عارف ديالا الحج، الإصلاح الإداري-الفكر والممارسة، دار الرضا للنشر، سوريا، 2003.

17- عامر الكبيسي، الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، يونيو 2000.

18- عامر خضير حميد الكبيسي، استراتيجيات مكافحة الفساد: مالها وما عليها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006.

19- العاني مزهر شعبان، جواد شوقي ناجي، الادارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014 .

20- عبد الخالق فاروق، الفساد في مصر، دراسة اقتصادية تحليلية، العربي للنشر، القاهرة، 2006.

21- عبد الرازق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

22- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر العربي، الجزء الأول الإسكندرية، مصر ،2003.

23- عبد الفتاح خضر، جرائم التزوير والرشوة في المملكة العربية السعودية، مطبعة السفير، 1989.

24- عبد القادر الشيخلي، دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي، النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.

25- عبد الكريم سعد ابراهيم الخثران، واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

26- عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، ماهيته-أسبابه-مظاهره، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011.

27- علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، الناشر المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة مصر، الطبعة الثالثة 2013.

28- عمر أحمد أبو هاشم الشريف والأخرون، الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

29- عنترة بن مرزوق، المقاربة الإسلامية في تحديد مفهوم الفساد، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع30، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

30- كامل المغربي، المدخل لإدارة الأعمال، مكتبة عجمان، عمان، 1974.

31- لؤي أديب العيسي، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014.

32- ماجد راغب الحلو، القانون الاداري، دار الجامعة الجديدة، مصر،2006.

33- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان الأردن ،2009.

34- محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية "المستقبل الواعد للأجيال القادمة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2 ، عمان،2013

35- محمد قاسم القريوتي ، مبادئ الإدارة النظريات والعمليات والوظائف ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،2001.

36- محمد محمود الطعا منة، طارق، شريف العلوش، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2004.

37- محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان،2010.

38- مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام،2007.

39- نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض،2004.

40- الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، دور الإدارة الالكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، مج 31، ع 4، ديسمبر 2020.

41- هشام الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

42- ياسر محمد عبد العال . الادارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية ،2016.

43- ياسين سعد غالب، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005 .

ثانيا: المجلات

1- بوحنية قوي وعبد المجيد رمضان، الادارة الالكترونية كآلية لتطوير الجماعات المحلية بالجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية تصدر عن جامعة ديالي العراق، مجلد 5، عدد1، 2016.

2- راجيف نصيرة، قوادرية خديجة، تطبيق الحكومة الإلكترونية و دورها في محاربة الفساد الإداري من خلال نموذجين (Maturity) (Moon)؛ مجلة الدفاتر البحوث العلمية، م 6، العدد الثاني، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، ديسمبر 2018.

3- زرار العياشي، أثر تطبيق الادارة الالكترونية على كفاءة العمليات الادارية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، تصدر عن جامعة القادسية، العراق، مجلد 15، عدد01، 2013.

4- علي حسن باكير المفهوم الشامل الإدارة الإلكترونية، مجلة آراء للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة العدد 23، 2006.

5- عنترة بن مرزوق، المقاربة الإسلامية في تحديد مفهوم الفساد، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع30، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

6- فضيلة يسعد، القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

7- نافع زينب، شعباني مجيد، الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 14، العدد05، السنة 2020، تاريخ النشر: 31-12-2020.

8- نبيل بوفلج، سارة جريو، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مجلة الاقتصاد والمالية، مج04، ع02، 2018.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1-أطروحات دكتوراه:

1- بن عبيد عبد الباسط، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم، تخصص علم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2019.

2-رسائل الماجستير:

1-عبد الكريم عاشور عبد الكريم عاشور دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر 2010/2009.

2-عماد بوقلاشي، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الإدارات العمومية، (دراسة حالة وزارة العدل مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير) جامعة الجزائر 3الجزائر 2011/2010.

3-محمد سعداوي انعكاسات تطبيق الخدمة الإلكترونية على أداء المرافق العمومية مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال جامعة، الجزائر 2009.

ملخص:

يساهم تجسيد الإدارة الإلكترونية في المنظمات العمومية في مكافحة الفساد الإداري من خلال محاربة مظاهره السلبية من وساطة ورشوة ومحسوبية ورشوة ومحسوبية وروتين وغيرها من الانحرافات الإدارية والوظيفية والقانونية التي تبقى المتضرر الأول من تدني مستوى العمل الإداري انحراف سلوكياته، فالإدارة الإلكترونية كآلية فعالة أصبحت مطلبا ملحا وضرورة حتمية لمكافحة الفساد الإداري، من خلال استخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة في العمل الإداري للقضاء على النمط التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمات العامة والتحول إلى النمط الإلكتروني إلى النمط الإلكتروني الذي يتميز بالمرونة والديناميكية والفعالية بما يوفر الوقت والجهد والتكلفة من جهة، ويعزز الشفافية والمساءلة والمحاسبة والعدالة ويساهم في تفعيل الرقابة الإلكترونية للكشف عن كل الانحرافات والتجاوزات والممارسة غير القانونية التي تعتبر أساس الإدارة العامة الرشيدة من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق إدارة أكثر كفاءة وفعالية للمنظمات العمومية وتقليل المظاهر السلبية للفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الإصلاح الإداري، مكافحة الفساد الإداري.

Abstract:

The shift towards E-administration in public organizations contributes to the fight against administrative corruption by combating its negative aspects of mediation, bribery, prejudices, routine, and other administrative functional and legal deviations that reduce the development of administrative systems and divert them from their primary objective. The first victim is the low level of administrative performance and the deviation of its behavior. Transparency, principles, accountability and justice may contribute to the activation of electronic monitoring to detect all irregularities and illegal practices, which is the basis of good public administration on the other hand, achieving more efficient and effective management of public organizations and reducing the negative aspects of administrative corruption.